المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢٠/١٢/٨ الموافق ٢٣ ربيع الآخر ١٤٤٢هـ العدد ٤٦٨ السنة الثامنة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الشعبوية والتحريض ضد أذرع إنفاذ القانون- من أسلحة الفساد السلطوي ورموزه!

صفحة (٢)

إسرائيل تراود القارة السمراء.. الوقائع والخلفيات والتداعيات

صفحة (٣)

نتنياهو.. انقلاب غير مفاجئ على الاتفاق مع «أزرق أبيض». (أ.ف.ب)

الانتخابات المبكرة انطلقت ولكن احتمال تأجيلها وارد!

كتب برهوم جرايسي:

علّمت التجربة السياسية الإسرائيلية أن إقرار الكنيست قانون حل نفسه بالقراءة التمهيدية، أو حتى الأولى، ليس نهاية المطاف، فقد حصل وتم توقيف مسار التشريع لإطالة عمر الحكومة، أو حتى تغيير الائتلاف، في اللحظة الأخيرة، كما جرى في ربيع العام ٢٠١٢. وهذا قد يحدث الآن أيضا، ولكن سيكون على الحكومة أن تقر ميزانية واحدة على الأقل، حتى يوم ٢٣ الشهر الجاري، وإلا فإن الكنيست سيحل نفسه تلقائيا، بفعل عدم إقرار ميزانية، وتكون إسرائيل لأول مرّة في تاريخها تدير شؤون ماليتها من دون ميزانية لعامين، ولهذا انعكاسات سلبية على الاقتصاد الإسرائيلي، بحسب كل التحليلات؛ خاصة وأن المانع هو حسابات بنيامين نتنياهو الشخصية.

وكان الكنيست أقر بالقراءة التمهيدية (الأولية) مشروع قانون حل الكنيست، يوم الأربعاء الماضي، ٢ كانون الأول الجاري، وعلى القانون الذي عارضه الليكود وحلفاؤه، وأيدته كتلة «أزرق أبيض»، أن يمر بالقراءات الثلاث، حتى يصبح نافذا، وهذه عملية ممكن أن تتم في غضون يوم واحد، ولكن قد تمتد أياما، وستكون أيام مد وجزر بين الشريكين الأكبرين في الحكومة: الليكود و«أزرق أبيض». ولا يدور أي خلاف سياسي بين الفريقين، بل إن كل المسألة تدور حول انقلاب نتنياهو على الاتفاق المبرم مع «أزرق أبيض» ويتضمن نقل رئاسة الحكومة لبيني غانتس، في خريف ٢٠٢١، ولا يريد نتنياهو الوصول إلى ذلك التاريخ. كما أن نتنياهو شعر بأن الاتفاق يفرض عليه قيودا في التعيينات الكبرى، خاصة في كل ما يتعلق بجهاز القضاء والشرطة والنيابة العامة، وكلها تعيينات على علاقة بمحاكمته بقضايا الفساد.

الجدل في الأيام المقبلة سيكون حول تاريخ الانتخابات، وفعليا فإن انتخابات شهر آذار المقبل، في حال تم حل الكنيست حتى يوم ٢٣ كانون الأول الجاري، ليس في صالح الليكود، الذي سيمضي رئيسه أيام الحملة الانتخابية في قاعة المحكمة للاستماع لشهود الاثبات، هذا إذا لم ينجح في تأجيل المحاكمة؛ وليس في صالح «أزرق أبيض» الذي تنذره استطلاعات الرأي بخسارة مقاعد كثيرة، في الوقت الذي تتبلور أمامه تحالفات يقودها جنرالات، وقد تكون قوتها على حساب غانتس وفريقه.

وكلا الفريقين بحاجة لتمرير فصل الشتاء، حتى استكمال التطعيم ضد كورونا، وبدء عهد جديد، ولكن «أزرق أبيض» يعتقد أن انتخابات آذار ستكون أقسى على الليكود ونتنياهو، من قسوتها على «أزرق أبيض».

وفي ظل كل هذا، تتسارع التحركات الحزبية تمهيدا للانتخابات المقبلة، التي قد تجري ما بين آذار وأيار المقبلين. وكما يبدو فإننا سنكون أمام مشهد حزبي مختلف كثيرا عن الجولات الانتخابية الثلاث الأخيرة، التي كانت أولها في نيسان ٢٠١٩. والثابت في هذا المشهد سيكون الليكود وكتلتي المتدينين المتزمتين الحريديم، شاس ويهدوت هتوراة. وكل ما عداهم مرشح للتغيير. والأعين باتت مُسلطة الآن، نحو لاعبين جدد في الحلبة البرلمانية: رئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي، الذي يجلس في البلدية منذ العام ١٩٩٨، وفاز برئاسة البلدية في خمس جولات انتخابية؛ ورئيس أركان الجيش السابق غادي أيزنكوت؛ كما يجري الحديث عن عودة الوزيرة السابقة تسيبي ليفني، التي لم تشارك في الجولات الانتخابية الثلاث. وحسب التقارير، فإن هذه الشخصيات الثلاث قد تكون مرتكزا لتحالف جديد يخوض الانتخابات، وقد ينضم له حزب «تلم» برئاسة موشيه يعلون، المتحالف حاليا مع حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد؛ إلا أن يعلون أعلن في الأيام الأخيرة أن الأفضل هو فك الشراكة، ملمحا إلى أن هذا يجعله يجذب أصواتا من معسكر اليمين المتشدد أكثر. ولكن من السابق لأوانه الحكم على تقديرات يعلون، المعروف عنه بأنه لا يحظى بشعبية كافية، تجعله يتجاوز نسبة الحسم القائمة، من دون تحالفات.

في المقابل، فإن «تصريحات المصادر»، مجهولة الهوية، من حزبي «يوجد مستقبل» و«أزرق أبيض» حول احتمالات إعادة التحالف بينهما تتزايد يوما بعد يوم، ولكن يبقى السؤال من سيترأس هذا التحالف: لبيد الذي يظهر حزبه في استطلاعات الرأي بقوة تعادل ضعفي قوة «أزرق أبيض» أم بيني غانتس؟

وفي حين تمنح استطلاعات الرأي تحالف أحزاب اليمين الاستيطاني المتطرفة، المسمى «يمينا»، قوة كبيرة جدا، من ٦ مقاعد اليوم إلى معدل ٢٠ مقعدا، فإن هذا التحالف في حالته الآن ليس مضمونا أن يستمر، وقد يشهد انشقاقا؛ وفي خلفية هذا، خلاف حول التشدد الديني، الذي سيُبعد قطاعات مصوتين علمانيين في جمهور اليمين الاستيطاني.

كذلك فإن حزب ميرتس الذي تطمئنه استطلاعات الرأي بأنه سيتجاوز نسبة الحسم من دون تحالفات، بدأ هو أيضا يبحث في شكل خوضه الانتخابات. وحسب تقارير صحافية، فإن الجدل يدور حول أي قائمة ستكون لميرتس، هل للحزب وحده، الذي من المتوقع أن يحصل على ما بين ٥ إلى ٧ مقاعد، أم يتجه لتحالف جديد، في قائمة يهودية عربية، تهاجم القائمة المشتركة في معقلها الأساس، المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. إلا أن استطلاعا للرأي بادر له ميرتس، أظهر أن أقل من ١٪ من مصوتي جمهور ما يسمى يسار- وسط يؤيد قائمة يهودية عربية، وكانت النسبة ٠,٧٪. وهذا الجمهور يشكل في أعلى حالاته نسبة ٣٤٪ من إجمالي المصوتين اليهود، وحسب تحليل للنتائج، نشرته صحيفة هآرتس، فإن الاستطلاع يقول إنه فقط ما بين ٣ آلاف إلى ٤ آلاف مصوت يهودي يؤيدون قائمة يهودية عربية.

والمبادرة لقائمة كهذه قامت بها شخصيات حزبية سابقة في أحزاب ميرتس والعمل وكديما. ومن أبرز الأسماء فيها رئيس الكنيست والوكالة الصهيونية الأسبق أبراهام بورغ، ورئيس بلدية حيفا السابق يونا ياهف وغيرهما، إلا أن حراك هذه الشخصيات الأساس يجري في الشارع العربي، وليس في الشارع اليهودي، وفق تقارير متعددة، ما يطرح علامات سؤال حول حقيقة هذه المبادرة، إذا لم يكن هدفها اختراق الشارع الإسرائيلي.

وأمام كل هذا، فإن الانشقاق يتهدد القائمة المشتركة، التي حازت على ٩٠٪ من أصوات الفلسطينيين في إسرائيل في انتخابات آذار الماضي، على ضوء خلاف سياسي حاد بين ثلاثة أحزاب من جهة، وحزب «القائمة العربية الوحدة» المنبثقة عن الحركة الإسلامية (الشق الجنوبي) وبالذات مع عضو الكنيست منصور عباس، الذي كشف عن اتصالات متشعبة مع نتنياهو وحزبه الليكود. وبلغت الأزمة ذروتها، حينما لم يشارك نواب القائمة الأربعة في التصويت على حل الكنيست، خلافا لموقف الغالبية الساحقة في القائمة المشتركة لدعم حل الكنيست. وحسب تقارير، فإن الخلاف قائم أيضا بين نواب الحركة الإسلامية الأربعة حول نهج منصور عباس. وأيضا حسب التقارير، فإن قرار منصور عباس في خلفيته اتصالات مع فريق بنيامين نتنياهو، حول قضايا مدنية تتعلق باحتياجات المجتمع العربي.

اتضاح صورة الوضع ستحتاج لأيام لا أكثر، حتى يتقرر موعد الانتخابات، فاحتمال الاتفاق بين الليكود و«أزرق أبيض» في الدقيقة الـ ٨٩ لتمرير ميزانية يبقى واردا، ما يدفع الانتخابات نحو شهر حزيران، ولا يمكن تحديد ما سيكون منذ الآن، فإن ١٦ يوما، هي «فترة طويلة» للمناورات الحزبية في الساحة الإسرائيلية.

وكل هذا يجري في الوقت الذي تغوص فيه إسرائيل أكثر في أزمتيها الصحية والاقتصادية.

أزمة موازنة غير مسبوقة

حل الكنيست والتوجه لانتخابات مبكرة، للمرّة الرابعة خلال عامين، سيضع الحكومة الإسرائيلية أمام قضية لم تشهد مثلها طوال السنوات الـ ٧٢، إذ أنه سينتهي العام ٢٠٢٠ من دون إقرار ميزانية، فيما ميزانية العام ٢٠٢١، ستقر في أحسن أحوالها في منتصف العام ذاته، أو أكثر.

وحسب القانون الإسرائيلي، إذا تم حل الكنيست وتعذر إقرار ميزانية وفق ما ينص عليه قانون الأساس، حتى اليوم الأخير من العام الذي سبق، أو حتى نهاية آذار من العام ذاته، فإن الحكومة تدير شؤونها المالية استنادا لآخر ميزانية تم إقرارها، وعلى أساس شهري. ولكن القانون لا يتطرق لحالة عدم وجود ميزانية لعامين.

فكل ميزانية جديدة، وقبل أن يتم تقليصها، يتم رفعها عن العام الذي سبق بنسبة ٢٪ كحد أدنى، بموجب نسبة التكاثر السكاني، ولكن في أحيان كثيرة، تكون النسبة أعلى، استنادا لسلسلة معطيات، منها إذا كان النمو في العام المنتهي عاليا، وفي الموازنة السابقة فائض مالي، وغيرها من العوامل. ولكن عدم إقرار ميزانية ٢٠٢٠، يعني أن ميزانية العام ٢٠٢١ ستكون على أساس العام ٢٠١٩، رغم الفارق الكبير في الظروف، إذ أن إسرائيل غارقة بأزمة اقتصادية، وتراجع حاد في مداخيل الضرائب، كما أن ميزانية ٢٠٢١ يجب أن تكون أعلى بنسبة ٤٪ عن ميزانية ٢٠١٩ كحد أدنى، وعدم توفير هذه الزيادة في الميزانية سيمنع الصرف على الكثير من النواحي، أو تقليص الصرف بما يتناسب مع الميزانية التي يتيحها القانون.

أكثر من هذا، إذا لم تقر ميزانية ٢٠٢٠ على الأقل، لن يكون بالإمكان رفع مخصصات اجتماعية للشرائح الفقيرة والضعيفة، وفق برنامج وضع قبل سنوات.

الواضح الآن أن إقرار ميزانية ٢٠٢٠ سيكون عمليا تثبيت مشهد الموازنة الحاصل طوال السنة في كتاب الميزانية، مع ما نتج من عجز مالي كبير، قد يكون في حدود ١٣٪ من حجم الناتج العام، وهو ٤ أضعاف نسبة العجز التي كانت في العام ٢٠١٩. ولكن في حال تم الاتفاق على إقرار موازنة ٢٠٢٠، فإن صرف ميزانية مؤقتة للعام المقبل، على أساس ٢٠٢٠، سيكون مؤلما للشرائح الفقيرة والضعيفة، التي ستكون محرومة من علاوات تحتاجها بسبب ارتفاع كلفة المعيشة، واتساع البطالة. كذلك فإن مشاريع بنى تحتية عديدة سيتأخر الشروع بها، كما من الممكن أن تتعرقل مشاريع قيد التنفيذ، وهذا سينعكس سلبا على وظيفة الحكومة في خلق أماكن عمل جديدة، ما يزيد من أزمة البطالة.

إلى جانب كل هذا، فإن المعطيات الاقتصادية، للعام ٢٠٢٠ ستخرج سيئة للغاية، وتعيد الاقتصاد الإسرائيلي عدة سنوات إلى الوراء، بحسب كل مقياس من مقاييس الاقتصاد، وهذا ليس حالة خاصة بالاقتصاد الإسرائيلي، بل هذه هي حال كل الدول تقريبا. إلا أن الدول الكبرى ذات الاقتصاد المتشعب الكبير، قادرة على الخروج من أزمتها الاقتصادية بشكل أسرع، بينما الاقتصاد الإسرائيلي، رغم كل ما تحقق فيه في السنوات الأخيرة، يبقى محدودا من حيث تنوعه، ومحركات النمو فيه أقل عدديا، مما هي في الدول المتطورة.

وهناك تقديرات بأن نسبة البطالة الفعلية سترتفع مع نهاية العام الجاري من ٣,٤٪ في نهاية العام الماضي ٢٠١٩، إلى أكثر من ٩٪ في نهاية ٢٠٢٠. وسيشهد الاقتصاد انكماشا يتراوح ما بين ٥,٥٪ إلى ٦,٥٪، بينما كان التخطيط لنمو بنسبة ٣,٥٪، بمعنى أن الاقتصاد سينكمش فعليا بنسبة ١٠٪ كما كان مخططا له. وسيرتفع حجم الدين العام من ٦٠٪ من حجم الناتج العام في نهاية ٢٠١٩، إلى ٧٦٪ في نهاية العام الجاري، ويتوقع بنك إسرائيل أن يواصل الدين ارتفاعه في العام المقبل ٢٠٢١ ليصل إلى ٧٨٪ من حجم الناتج العام، وهذه النسبة التي كان عليها الاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠٠٦.

وتنشغل الصحافة الاقتصادية كثيرا بسوء إدارة الاقتصاد، واستخدام بنيامين نتنياهو الميزانية كأداة سياسية ليتحكم بمصير الحكومة، وفق مصالحه الشخصية، التي تتطلب منه حل الحكومة كي لا يصل إلى تاريخ التناوب على رئاسة الحكومة، في خريف العام المقبل.

ولكن الأمر لم يتوقف عند حد أن الحكومة ستعمل عامين تقريبا من دون ميزانية مقررة، بل إن وزارة المالية شهدت هزة كبيرة، باستقالة كبار المسؤولين فيها، مثل مسؤول قسم الميزانيات، ومدير عام الوزارة، والمحاسب العام للدولة، وهي وظائف أساسية، وكل المغادرين استقالوا احتجاجا على نهج وزير المالية يسرائيل كاتس، الذي يطبق رغبات رئيس حكومته.

ويقول تقرير لصحيفة «كالكاليست» شارك فيه عدد من المحللين والمراسلين الاقتصاديين «إن أول أمر نجح فيه وزير المالية يسرائيل كاتس ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، هو تحويل وزارة المالية إلى شظايا وزارة، في غضون ستة أشهر، وهي فترة لا تصل حتى إلى رُبع ولاية برلمانية». ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» سيفر بلوتسكر، إن الجدل القائم هو حول ميزانية العام ٢٠٢١، في حين أن ميزانية ٢٠٢٠ انتهت دون إقرار، ولا يدور حول مبادئ اجتماعية، ولا حول سلم أفضليات بشأن شكل الصرف العام، ولا حول شكل تسديد النفقات الضخمة جدا على متضرري كورونا، ولا حتى حول توصيات بنك إسرائيل المركزي بعدم فرض ضرائب والإقدام على تقليصات في ميزانية ٢٠٢١، وإنما حول الخلافات الحزبية بين الليكود و«أزرق أبيض»، وحول موعد تقديم الميزانية للحكومة.

ويحذر الكثير من المحللين من أن توجه إسرائيل إلى انتخابات برلمانية مبكرة، دون إقرار ولو ميزانية واحدة، سينعكس سلبا على إدارة الاقتصاد الإسرائيلي في السنوات القليلة المقبلة.

كلمة في البداية

الثمار المُرّة لـ«قانون القومية»!

أنطوان شلحت

عاد «قانون القومية الإسرائيلي» (سُنّ في تموز ٢٠١٨) وثماره المُرّة إلى صدارة الأحداث في إسرائيل، الأسبوع الفائت، على خلفية حدثين:

الأول، رفض محكمة الصلح في الكرايوت (منطقة حيفا) دعوى قضائية اتهمت بلدية كرميئيل (التي أقيمت على أراضي السكان الفلسطينيين من منطقة الشاغور في الجليل) بانتهاك التزامها بشأن توفير مواصلات للطلاب العرب في المدينة إلى المدارس في القرى العربية المجاورة، بحجة أن انتهاك هذا الالتزام جاء لحماية الطابع اليهودي للمدينة، كما أكد قاضي المحكمة، الذي كتب في قرار حكمه أن تقديم الخدمات إلى السكان العرب سيغير تركيبة كرميئيل التي قال إنها «مدينة يهودية تهدف إلى تعزيز الاستيطان اليهودي في الجليل». وأضاف أن بناء مدرسة عربية أو توفير وسائل نقل للطلاب العرب أينما كان ولمن يريد ذلك، يمكن أن يغيّر الميزان الديموغرافي وهوية المدينة.

وقدم القاضي العديد من المبررات لرفض الدعوى القضائية، ومنها أنه كان على المدعين أن يقدموا طلب التماس وليس دعوى قضائية، وعدم وجود أي التزام قانوني من طرف البلدية لتوفير هذا التمويل للمواصلات، وأن طلب الالتماس يجب أن يُقدّم إلى وزارة التربية والتعليم بدلاً من بلدية كرميئيل. لكن القاضي لم يكتف بهذه المبررات، بل أكد أن من حق البلدية الحفاظ على الطابع اليهودي للمدينة. واستشهد بـ«قانون القومية الإسرائيلي» الذي يكرس إسرائيل باعتبارها «الدولة القومية للشعب اليهودي» ويؤكد أن الحق في ممارسة تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل حصري للشعب اليهودي كما ينص على أن الدولة تعتبر تعزيز الاستيطان اليهودي قيمة قومية وينبغي العمل على ترسيخها. وكتب القاضي: «لذلك فإن تطوير الاستيطان اليهودي هو قيمة وطنية راسخة في قانون أساس. ويجب أن يكون اعتباراً مناسباً ومهيمناً في اعتبارات البلدية، بما في ذلك مسألة إنشاء المدارس وتمويل المواصلات».

الثاني، إعلان المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت معارضته أي تدخل قانوني من جانب المحكمة الإسرائيلية العليا في «قانون القومية»، وذلك في سياق رسالة وجهها إلى المحكمة الإسرائيلية العليا واشتملت على ردّ الدولة على ١٥ طلب التماس قدمت إلى هذه المحكمة للمطالبة بإلغاء هذا القانون الأساس. وقال مندلبليت إن تدخل المحكمة العليا في قانون أساس يُعتبر خطوة لا سابقة لها في التاريخ القانوني لدولة إسرائيل، كما أن مقدمي طلبات الالتماس لم يشيروا إلى أي عيوب جوهرية في «قانون القومية» من شأنها أن تبرّر مثل هذا التدخل. وتوازت معارضة مندلبليت مع معارضة الكنيست الإسرائيلي تدخل المحكمة العليا الإسرائيلية في النظر بجميع طلبات الالتماس بشأن تعديل هذا القانون.

وقد يكون في مجرّد عودة «قانون القومية» إلى مركز الجدل، ما يستدعي التذكير بعدد من المُسوّغات التي التجأ اليمين الإسرائيلي إليها لتبرير سنّه. وسنتوقف عند أبرزها، وهو الإعادة إلى الأذهان أن وثيقة تأسيس الدولة («وثيقة الاستقلال») ليس فقط تجنبّت تعريف إسرائيل بأنها «دولة يهودية وديمقراطية»، حيث أنها لم تتضمن أي ذكر لكلمة ديمقراطية، على مختلف تصريفاتها، ولو مرة واحدة، بل إن كلمة ديمقراطية شُطبت من تلك الوثيقة عمداً، كما تبيّن الوقائع التاريخية المرتبطة بعملية صوغها، وذلك لصالح الإبقاء على تعريفها بأنها «دولة يهودية»!. وأشير في هذا الشأن إلى أن المرة الأولى التي ظهر فيها مصطلح «دولة يهودية ديمقراطية» في كتاب القوانين الإسرائيلي كانت في العام ١٩٩٢، مع سنّ قانونيّ الأساس اللذين أرسيا قاعدة ما يسمى بـ«الثورة الدستورية» التي قادها القاضي أهارون باراك، الرئيس السابق للمحكمة العليا، وهما «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، و«قانون أساس: حرية العمل». وقد حدّد النص هدف هذين القانونين بأنه «تثبيت قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية ضمن قانون أساس». وقال إن هذا الهدف يسري، عملياً، على الدستور المستقبلي المتكامل لإسرائيل، لكنها ما تزال تفتقر إلى دستور، حتى الآن. وقد نصّت وثيقة إعلان تأسيس إسرائيل على أن دستور الدولة الجديدة سيوضع «في موعد أقصاه الأول من تشرين الأول ١٩٤٨»، إلا إن الكنيست لم ينجح في التوصل إلى اتفاق على وضع الدستور، فتقرّر التقدم نحو الدستور بصورة تدريجية، من خلال قوانين أساس يتم تجميعها، في الوقت المناسب، في صورة دستور متكامل.

وبرأي اليمين الإسرائيلي، فإنه بسنّ «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، حصلت ثورة دستورية في مكانة حقوق الإنسان في إسرائيل باتت تؤثر في القوة السلطوية. كما أحدثت تراجعاً دراماتيكياً في الوزن الذي تقيمه المحكمة الإسرائيلية العليا لهوية إسرائيل اليهودية، بالمقارنة مع الوزن الذي تمتعت به هذه القيمة خلال السنوات الأربع والأربعين الأولى من عمر الدولة، أي قبل «الثورة الدستورية».

وهكذا ربط اليمين الإسرائيلي بصريح العبارة ليس فقط بين المصادقة على هذا القانون وبين الإقصاء والتمييز ضد العرب في مجالات المواطنة، والممتلكات والأرض، واللغة والثقافة، وترسيخ دونيتهم في كل مجالات الحياة، بل وأيضاً بين المصادقة عليه وضرورة الحدّ من حقوق الإنسان، ووجوب كبح احتكام الجهاز القضائي إليها.

نتنياهو في مواجهة اتهامات الفساد: محاولات مثابرة لرفع الشرعية عن سلطات إنفاذ القانون . (إب.أ)

الشعبوية والتحريض ضد أذرع إنفاذ القانون- من أسلحة الفساد السلطوي ورموزه!

كتب سليم سلامة:

الحرب ضد الفساد السلطوي هي سلسلة من المعارك المستمرة والمتتالية، دائماً. ليس بالإمكان تحقيق نصر حاسم فيها، وخاصة حيال قوة الإغراء في الفساد والإفساد وحيال القوة غير المحدودة تقريباً، في أحيان كثيرة، التي يتمتع بها أصحاب السطوة والنفوذ، مما يمنحهم شعوراً (ولو مزيفاً) بأنهم محصّنون ولا يمكن للقانون أن يطالهم. وتشكل الشعبوية أحد أسلحة الفاسدين والمفسدين السلطويين المركزية، وخصوصاً في حربهم التحريضية التشويهية ضد سلطات وهيئات إنفاذ القانون في الدولة، بغية نزع الشرعية عنها، إضعافها ووضعها موضع الشك والاتهام، بما يمكن - وفق أجندة هؤلاء - أن يقيد أيدي هذه الهيئات وخطواتها في محاربة الفساد السلطوي ومعاقبة الفاسدين.

هذه العلاقة التداخلية الخطيرة ما بين الفساد السلطوي والشعبوية، بخلفياتها وإسقاطاتها، تشكل محور المؤتمر الدراسي الذي ينظمه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، اليوم الاثنين، تحت عنوان «شرعية الكفاح - الفساد السلطوي في ظل النزعات الشعبوية»، ويخصصه للبحث في مسألة الفساد السلطوي، في ضوء مجموعة من الدراسات التي أجراها باحثو المعهد حول الموضوع ونُشرت في مجموعة من الكتب صدرت عن المعهد في السنوات الأخيرة، كان آخرها اثنان صدرا خلال السنة الجارية، ضمن البرنامج البحثي الذي يطبقه المعهد «لمكافحة الفساد السلطوي»، في إطار «مركز القيم والمؤسسات الديمقراطية في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، وذلك في إطار الرؤية المبدئية التي تعتبر الفساد السلطوي واحداً من أخطر التهديدات الوجودية على دولة إسرائيل، إن لم يكن أخطرها على الإطلاق.

يهدف المؤتمر إلى «خلق وتوفير حيز للبحث الأكاديمي والمهني الذي يدمج المعرفة والتجربة، المحلية والعالمية؛ عرض معطيات وأبحاث سياساتية جديدة وإتاحة النقاش المهني والجماهيري سعياً إلى صياغة وتقديم توصيات سياساتية، انطلاقا من الرغبة في التأثير على مفهوم مكافحة الفساد، ثم دفعه في اتجاه تطبيق التوصيات السياساتية لدى واضعي السياسات وصناع القرارات من مختلف الشرائح والطبقات»، كما جاء في نص الدعوة إلى المؤتمر.

يشمل المؤتمر ثلاث جلسات مهنية تستضيف مهنيات ومهنيين وخبراء يمثلون اختصاصات ومواقف متنوعة في مجال مكافحة الفساد السلطوي.

الجلسة الأولى، الافتتاحية، بعنوان «الكفاح ضد الفاسد السلطوي، الرأي العام والبيئة الشعبوية»، تناقش مسألة الوعي الجماهيري كمركّب مركزي في الحرب ضد الفساد السلطوي وشرعيتها. ويستند النقاش في هذه الجلسة إلى مخرجات استطلاع الرأي الذي أجري خلال شهر تشرين الثاني الأخير واستهدف استقصاء الرأي العام حيال الكفاح ضد الفساد السلطوي ومدى تأثير السيرورات الاجتماعية والسياسية عليه. وتتطرق هذه الجلسة، أيضاً، إلى الدروس التي يمكن استخلاصها من تصدي الرأي العام في إيطاليا للفساد السلطوي والعلاقة ما بين الفساد والشعبوية.

تتمحور الجلسة الثانية حول «قضايا مؤسساتية في مكافحة الفساد السلطوي والتأثيرات الشعبوية»، إذ يخصص القسم الأول منها للبحث في مكانة كاشفي الفساد عموماً ومكانتهم في إسرائيل خصوصاً، من خلال بحث مقارن لوضعيتهم وكيفية التعامل معهم في أنظمة سياسية وقضائية مختلفة. ويبحث القسم الثاني من هذه الجلسة في الاقتراح الذي نشره «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» قبل بضعة أشهر بشأن إقامة جسم خاص توكل إليه مهمة معالجة قضايا الفساد السلطوي بصورة منظومية - بنيوية. ويرتكز هذا الاقتراح على فحص عدد من النماذج لأجسام أقيمت في العالم لمحاربة الفساد ويتلخص في التوصية بإنشاء جسم خاص لمحاربة الفساد في إسرائيل بصورة منظومية - بنيوية، مع ترسيم حدود صلاحياته، بنيته وأهدافه. وتُعرَض خلال هذا القسم من هذه الجلسة خلاصات فحص مقارن ونقدي لإقامة وحدات من هذا القبيل (لمحاربة الفساد السلطوي) والدروس المستفادة من التجارب المختلفة في أنحاء المعمورة، إضافة إلى مناقشة تأثيرات السيرورات الشعبوية على الجهات/ الهيئات المؤسساتية الرسمية المكلفة بمسؤوليات وصلاحيات محاربة الفساد السلطوي، ضمن مسؤولياتها وصلاحياتها في مجال تطبيق القوانين وإنفاذها.

أما الجلسة الثالثة فتبحث في «أخطار الفساد السلطوي إبان الأزمة الاقتصادية والركود الاقتصادي، على خلفية السيرورات الشعبوية»، وذلك في ضوء الأزمة الاقتصادية في إسرائيل والعالم أجمع والركود الاقتصادي المتوقع نتيجة الأزمة الصحية التي اجتاحت العالم في العام الجاري، والتي من شأنها التأثير أيضاً على الفساد السلطوي، مدى تفشيه وخطورة نتائجه. ويجري البحث في هذا المجال في ضوء تحذيرات شديدة صدرت عن مؤسسات مالية واقتصادية عالمية مركزية، مثل البنك الدولي و«منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD)، وذلك على خلفية التبصرات الدولية، وضع إسرائيل الفريد وبنية نظام الحكم فيها وما يشهده من سيرورات اجتماعية وسياسية، بما فيها تلك التي يمكن اعتبارها، بسهولة فائقة، سيرورات شعبوية خالصة.

فساد فردي وفساد مؤسساتي

خلال السنوات الأخيرة، أصدر «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، كما أسلفنا، سلسلة من الكتب المخصصة لقضايا الفساد السلطوي تضمنت بين دفاتها خلاصات دراسات وأبحاث عديدة أجراها باحثو المعهد حول الفساد السلطوي بشكل عام، والفساد السلطوي في إسرائيل بشكل خاص. وقد صدر ضمن هذه السلسلة، خلال الأشهر الأخيرة، كتابان كان آخرهما بعنوان «علاج جذري للفساد السلطوي - إقامة جسم خاص للعلاج المنظوميّ - البنيويّ»، أشرف على تحريره ثلاثة من باحثي المعهد هم: ياعيل فيزل، مردخاي كريمنيتسر وعدنه هرئيل فيشر؛ وسبقه كتاب آخر بعنوان «مكافحة الفساد السلطوي - خطوط توجيهية للسياسات»، أشرف على تحريره مردخاي كريمنيتسر وعدنه هرئيل فيشر.

يتضمن الكتاب الثاني (الأخير) أربعة فصول، تسبقها مقدمة وتليها خلاصة، موزعة على العناوين التالية: ١. إطار نظريّ: مسببات الفساد وأهداف الجسم المقتَرَح؛ ٢. مكافحة الفساد: صورة عن الوضع؛ ٣. نظرة مقارِنة على معالجة جوانب بنيوية من الفساد؛ ٤. تفاصيل النموذج المقتَرَح.

في صلب هذا الكتاب مقترح لإنشاء جسم خاص لمحاربة الفساد السلطوي في إسرائيل، يشمل ترسيماً تفصيلياً لبنيته، صلاحياته وأهدافه، انطلاقاً من فكرة أساسية مفادها أن الحرب الفعالة ضد الفساد لا تنحصر في العقاب الجنائي على أعمال فساد قد حصلت، وإنما من الضروري أن تشمل، أيضاً، مركّبات وقائية، في مقدمتها النشاط الإعلامي التوعوي وتكريس التغييرات المنظومية - البنيوية. ويعتبر هذا الكتاب أن الحرب الناجعة ضد الفساد السلطوي ينبغي أن تكون متعددة المنظومات والأوجه وأن تعالج الأعراض والجذور، على حد سواء.

يقترح الكتاب إنشاء جسم خاص يجمع في توجهاته وعمله جميع الطرق المعروفة والمعتمَدة في مجال محاربة الفساد السلطوي، من جذوره، من دون الانتقاص من عمل أي من الأجسام الأخرى في القطاع العام التي تنشط في مجال مكافحة الفساد السلطوي.

إلى جانب الهدف الوقائي، يقترح الكتاب توكيل الجسم الجديد بقيادة أنشطة إعلامية - توعوية وأخلاقية من خلال قناتين أساسيتين - الأولى، رفع مستوى الوعي بين الجمهور العام في كل ما يتعلق بالفساد السلطوي ودلالاته، أضراره وطرق مكافحته؛ والثانية، بلورة وصياغة قواعد ومعايير أخلاقية وتأديبية ونشرها بين العاملين في قطاع الخدمات العامة.

يلفت الكتاب الانتباه إلى حقيقة أن الأبحاث التي أجريت في مجال الفساد السلطوي ومكافحته تميز بين «نوعين» من هذا الفساد - الفساد الفردي والفساد المؤسساتي. الفساد الفردي هو الذي يعرّف، عادة، بأنه انحراف عاملين/ مسؤولين في القطاع العام عن القواعد والمعايير المعتمَدة بغية تحقيق مكاسب ذاتية، فردية. أما مصطلح «الفساد المؤسساتي» فقد نشأ في وقت لاحق بقصد نقل التركيز من الفرد الفاسد إلى المؤسسة الفاسدة، مع التوضيح أن الفرد لا يفسد، إجمالاً، إلا إذا كانت المؤسسة تتيح له ذلك، على الأقل وفي أحسن الأحوال، أو إلا إذا كانت المؤسسة موبوءة بالفاسد أصلاً، في أسوأ الحالات.

على هذا، فالمعوّل على الجسم الجديد المقترَح أن يكشف خيوط العناصر المنظومية والبنيوية التي تشكل أساس الفساد وأرضيته الخصبة، بكل نوعيه المذكورين، ثم وضع الحلول لها. أي أن على الجسم الجديد المقترح أن يبحث عن العناصر والعوامل المنظومية التي تتيح الفساد الفردي، ثم عن الترتيبات المنظومية التي قد تشكل أرضية مواتية للفساد المؤسساتي. بمعنى آخر، يميز الكتاب بين محاربة «الحشرات» (التي هي الأعراض) وبين تجفيف المستنقع الذي ترتع فيه هذه الحشرات (جذور الفساد ومسبباته). ومن بين المسببات التي يشير إليها الكتاب باعتبارها جذوراً للفساد السلطوي وتفشيه: البيروقراطية المبالغ فيها أو عدم رضى المواطنين، الجمهور عموماً، عن الخدمات الحكومية - الرسمية في مجال ما.

يشير الكتاب إلى أن الأبحاث التي استعرضت واقع الفساد السلطوي في إسرائيل، وخصوصاً في كل ما يتعلق بالجانبين الوقائي والعلاجي، أفضت إلى الاستنتاج بضرورة إنشاء جسم جديد يكون مسؤولاً عن رصد وكشف مسببات الفساد بصورة منظومية متكاملة وجذرية، كي يكون قادراً على وضع التوصيات الصحيحة والمناسبة للمنع والوقاية. وهو الاستنتاج ذاته الذي يستخلَص أيضاً من دراسة مقارنة للهيئات المماثلة في دول أخرى، في مقدمتها الولايات المتحدة، أستراليا، إنكلترا وهونغ كونغ. ومن شأن عملية الرصد والكشف هذه للعوامل البنيوية والتنظيمية التي تتيح أعمال الفساد وتساعد على تفشيها، ثم الرغبة في اجتثاثها من جذورها، أن تفضي إلى تعريف مهمات هذا الجسم الجديد في مستويين أساسيين: الأول - هو مستوى رد الفعل، أي رد الفعل على ما كُشف عنه من فساد، على التحقيق الذي أجري، على التقارير الإجمالية وما شابه. والمستوى الثاني - هو مستوى الفعل التالي، وهو مجال عمل الجسم الجديد المقترح ويتلخص، بصورة أساسية، في اتخاذ إجراءات في مجال الاستشارة المنظومية، الأخلاقية والتنظيمية.

في مجال المنع والوقاية، يتركز عمل الجسم الجديد المقترح في الحالات التي يثار فيك شك ما، ولو بالحد الأدنى، بأنه قد حصل - أو قد يحصل - فعل فساد ما في أية مؤسسة سلطوية، إذ يتعين عليه أن يشرع في أعمال التحري عن الثغرات المنظومية أو البنيوية التي سمحت - أو قد تسمح - بحصول فعل الفساد المحدد. مثل هذه الشكوك قد ترتكز - حسب ما يوضح الكتاب - على مؤشرات محددة، مثل إغلاق ملف تحقيق جنائي وعدم تقديم لائحة اتهام بشأنه «لانعدام الأدلة أو نقصها»؛ إجراء تحقيق جنائي في شبهات تتعلق بالفساد السلطوي؛ تلميحات إلى أعمال فساد سلطوي في تقرير مراقب الدولة أو غيره من التقارير الرسمية؛ أو تقييمات مهنية تتحدث عن مخاطر الفساد في مؤسسة سلطوية معينة.

في الخلاصة، يوصي هذا الكتاب بأن يبدأ الجسم الجديد المقترح عمله وتنفيذ مهماته كطاقم مكون من ممثلي وزارات مختلفة يترأسه المستشار القانوني للحكومة ويضم في عضويته منتخَبي جمهور، خبراء، باحثين ومحققين، إلى جانبهم لجنة استشارية ودائرة إعلامية، على أن يجري في وقت لاحق منح هذا الجسم صلاحيات إضافية، يلي ذلك جعله جسماً مستقلاً، منفصلاً عن الحكومة وأذرعها بصورة تامة.

ضرورة تصعيد الحرب ضد الفساد السلطوي وتنجيعها

الكتاب قبل الأخير الذي أصدره «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» ضمن هذه السلسلة كان بعنوان «محاربة الفساد السلطوي - خطوط توجيهية للسياسات» وتضمن خمسة فصول، سبقتها مقدمتها وتلتها مجموعة من الملحقات، وردت بالعناوين التالية: ١. آليات التصدي لظواهر الفساد العام، المؤسساتي والفردي؛ ٢. تكثيف المعركة ضد الفساد في مجال السلطة التشريعية؛ ٣. تعزيز مبدئيّ التزام الجمهور والإخلاص للجمهور كمبدئين أساسيين من مبادئ عمل السلطة التنفيذية؛ ٤. آليات لتعميق وتعزيز الأخلاقيات، الكياسة والاستقامة في قطاع الخدمات العامة؛ ٥. بلورة خطوط توجيهية لتكريس الوعي السياسي والأخلاقيات السياسية في جهاز التعليم.

يستند هذا الإصدار إلى «برنامج محاربة الفساد السلطوي في إسرائيل»، الذي كان أصدره «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في العام ٢٠١٧ وخلص إلى التوصية بالعمل من أجل تعزيز الوعي بين الجمهور الواسع من جهة، وبين العاملين في قطاع الخدمات العامة من جهة أخرى، على مدى الخطر الكامن في الفساد السلطوي ليس على واقع العلاقة بين المواطن والسلطة ومستوى الثقة بينهما فقط، وإنما - وبالأساس - على الدولة برمتها ومجرد وجودها.

يوصي هذا الكتاب - استمراراً لتوصية البرنامج المذكور - بالتركيز على إجراءات تكميلية في مجال إنفاذ القوانين، إضافة لما هو قائم اليوم، بغية تنجيع الحرب ضد الفساد وتصعيدها سعياً إلى اجتثاث الفساد السلطوي من جذوره، وذلك انطلاقاً من الإدراك بأن الفساد السلطوي هو «وباء اجتماعي شرس وخطير»، يشكل خطراً حقيقياً وملموساً على مصلحة الجمهور والمصالح العامة الحيوية وعلى تكافؤ الفرص، كما يتعارض مع واجب منتخَبي الجمهور بالإخلاص للجمهور وخدمته أولاً؛ يمس بالتماسك الاجتماعي، بجودة حياة مواطني الدولة وسكانها وبالنمو الاقتصادي؛ يفتك بثقة الجمهور بمؤسسات السلطة وأذرعها وممثليها، كما بالنظام الديمقراطي بشكل عام.

يؤكد الكتاب أن البرنامج المقترح «يلتزم بالاستقامة، بسلطة القانون وسيادته وبالنضال المنهجي وغير المهادن ضد الفساد السلطوي»، مؤكداً أن «الغالبية الساحقة من العاملين في خدمة الجمهور في إسرائيل يتصرفون باستقامة وبدون أية شوائب، إلا أن ثمة مظاهر كثيرة من الفساد التي تشوه صورة هؤلاء جميعاً». وعليه، يؤكد الكتاب على ضرورة الشفافية التامة في عمل السلطات الرسمية المختلفة وأذرعها، في مختلف درجاتها ومجالات عملها، مما يمكن أن يشكل كابحاً ضرورياً وسداً قوياً في وجه الفساد أو تعارض المصالح وسوء استغلال المنصب الرسمي، إضافة إلى سوء استغلال الموارد والأموال العامة. كما تشكل الشفافية، أيضاً، شرطاً مسبقاً وضرورياً لثقة الجمهور باستقامة الأجهزة السلطوية المختلفة، ولذا فكلما كانت المعلومات عن عمل السلطات الرسمية أكثر انكشافاً، أكثر وضوحاً وأكثر موصولية، كانت الرقابة على هذه السلطات وأدائها أكثر قوة ونجاعة.

صورة بتاريخ ٩ نيسان ١٩٧٦ وتجمع رئيس وزراء جنوب أفريقيا العنصرية جون فورستر بنظيره الإسرائيلي إسحق رابين، ووزير الدفاع وقتها شمعون بيريس.

نتنياهو وزوجته سارة في استقبال رئيس توغو فاورا غناسينغبي.

إسرائيل تراود القارة السمراء.. الوقائع والخلفيات والتداعيات

كتب نهاد أبو غوش:

بعد وقت قصير من الإعلان عن سلسلة خطوات التطبيع، الإماراتي ثم البحريني وبعده السوداني مع إسرائيل، بدأت التكهنات بشأن نية مجموعة أخرى من الدول العربية والإسلامية إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، وعقد اتفاقيات تعاون تجاري واقتصادي معها. ولم يتوقف الأمر عند التكهنات والتوقعات فوزير الاستخبارات الإسرائيلي إيلي كوهين أعلن في مقابلة مع «يديعوت أحرونوت» في الثالث عشر من تشرين الثاني الماضي أن جهودا تبذل لإقامة علاقات مع خمس دول عربية وإسلامية هي السعودية وعمان وقطر والمغرب والنيجر.

كان يمكن توقع الدول العربية الأربع المذكورة، فهي إما تقيم علاقات مع إسرائيل من تحت الطاولة أو من فوقها، وسبق أن كان بينها وبين إسرائيل مكاتب تمثيل تجاري في الماضي القريب، ولكن لماذا النيجر؟ وما مصلحة إسرائيل، الدولة صاحبة السجل الإشكالي في مواقفها تجاه التمييز العنصري، مع هذه الدولة الأفريقية التي تتناهشها المجاعة والحروب الأهلية والعرقية والفساد؟

عنصرية سافرة

إسرائيل التي توصف ممارساتها تجاه الفلسطينيين سواء في الضفة والقطاع أو في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ بأنها عنصرية ويمتد الأمر ليشمل القوانين والتشريعات بما فيها قوانين الأساس كقانون العودة لليهود وقانون القومية، امتدت عنصريتها لتشمل اليهود المهاجرين من أثيوبيا (الفلاشا) الذين نظموا سلسلة من الاحتجاجات ضد هذا التمييز الرسمي والمجتمعي، ولم يكن غريبا أن تكون «دولة اليهود» هذه عنصرية أيضا تجاه الأفارقة، فقد طرح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو علنا، ومن دون أي مواربة، شعار تحرير جنوب تل أبيب من الأفارقة، وجعل نتنياهو هذا الأمر مادة للدعاية والتحريض منذ ثلاث سنوات، فهاجم هو وأركان حكومته قرارا لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية يمنع حبس طالبي اللجوء الأفارقة لأكثر من ٦٠ يوما بسبب رفضهم مغادرة إسرائيل إلى دولة ثالثة، وقد تعهد نتنياهو في ذلك الوقت (صيف ٢٠١٧) بإيجاد حلول عملية وسياسية من بينها بناء جدار على الحدود مع مصر، والاتفاق مع أطراف ثالثة على استقبال اللاجئين، وهو ما تكشف لاحقا بالمداولات التي أجراها نتنياهو مع دول مثل رواندا التي عرض عليها استقبال اللاجئين مقابل خمسة آلاف دولار لكل لاجئ، ومع أن حكومة رواندا ورئيسها بول كاغامي نفى هذا الاتفاق الذي لا يختلف كثيرا عن صفقات الاتجار بالبشر، إلا أن كاغامي نفسه اعترف في تصريحات أخرى بإمكانية استقبال بلاده لهؤلاء اللاجئين بسبب حاجتها لأيدي عاملة، وإلى طلبه معونات مالية من إسرائيل لاستيعاب هؤلاء اللاجئين المطرودين.

اختراقات مهمة

وقد بدأت إسرائيل مؤخرا في تحقيق اختراقات مهمة في قارة أفريقيا التي تزيد مساحتها عن ثلاثين مليون كيلومتر مربع، ويعيش فيها نحو سدس سكان العالم (مليار وثلاثمائة مليون) في ٥٤ دولة مستقلة، وتأتي هذه الإنجازات بعد عقود مضطربة من العلاقات الإسرائيلية- الأفريقية وحالات المد والجزر، فعلى امتداد الحقبة الناصرية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، مثلت مصر نموذجا ملهما لعديد الدول الأفريقية المستقلة حديثا، وارتبط وجود إسرائيل وسياساتها الخارجية لدى الأفارقة بالاستعمار وجرائمه قريبة العهد، بل إن إسرائيل لم تخف علاقاتها الوطيدة والمميزة مع نظام بريتوريا العنصري، وقد تعاون النظامان في جميع المجالات، بل إن تحقيقا نشرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» وأعده الصحافي رونين برغمان في ٨ كانون الأول ٢٠١٦، يكشف أن إسرائيل وجنوب أفريقيا تعاونتا في مختلف المجالات الأمنية والعسكرية، ووصل هذا التعاون إلى حد تنفيذ تجربة نووية في جنوب المحيط الأطلسي بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٧٩، وتضمنت التجربة إجراء تفجير هائل رصدته أقمار الاستطلاع الأميركية.

من المؤكد أن أنشطة بهذا الحجم والاتساع والخطورة كانت معروفة ومرصودة من قبل الدوائر الغربية، والأميركية تحديدا، لا بل إن كثيرا من الأنشطة الأمنية الإسرائيلية في أفريقيا والعالم كانت بالتنسيق الكامل مع الدوائر الأميركية الحاكمة، والتي يقيدها الدستور والقوانين المحلية، فيحد من قدرتها على القيام ببعض الأدوار غير المرغوبة من الجمهور، كدعم نظام عنصري على غرار نظام بريتوريا أو أنظمة مستبدة في أميركا اللاتينية، فتجري إحالة هذا الدور إلى إسرائيل التي تقوم به بالوكالة عن الولايات المتحدة، مع الإشارة إلى أن علاقات الحركة الصهيونية بجنوب أفريقيا العنصرية سبقت حتى قيام دولة إسرائيل، حيث أن صناعة صقل الماس وهي صناعة رائدة ومتقدمة في إسرائيل بدأت في حضن المجتمعات الاستيطانية العبرية قبل قيام الدولة، وكانت مناجم دولة جنوب أفريقيا والدول المرتبطة بها المصدر الأساس للماس الخام .

حليفة العنصرية والثورات المضادة

خلال العقود الأولى من قيامها، اكتفت إسرائيل بدعم الأنظمة والحركات المناوئة للنفوذ الناصري ولحركات التحرر الناهضة، كنظام موبوتو في الكونغو، كما سعت إلى توثيق علاقاتها مع أثيوبيا نكاية بمصر، وكانت لها أيضا علاقات جيدة مع أنظمة استبدادية متفرقة، كنظام الرئيس الأوغندي الأسبق والغريب الأطوار عيدي أمين الذي كانت له علاقات مميزة مع إسرائيل، ثم انقلب عليها ليتحول إلى عدو لدود.

ومع استمرار سياستها المعادية لتطلعات الدول المستقلة، وتحالفها مع نظام جنوب أفريقيا العنصري، والتأثير الصاعد لمنظمة التحرير الفلسطينية، تلقت إسرائيل ضربة دبلوماسية موجعة بقيام معظم الدول الأفريقية التي تقيم إسرائيل علاقات معها بقطع هذه العلاقات، حيث قطعت أربع دول هي غينيا وأوغندا وتشاد والكونغو علاقاتها بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٢، ثم كرّت سبحة قطع العلاقات الدبلوماسية فشملت ٢٢ دولة أخرى بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٦، وهو ما حفزه أيضا قرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية، وظلت دولة جنوب أفريقيا وحدها مع الدول الخاضعة لها في ذلك الوقت (روديسيا وسوازيلاند ومالاوي) هي فقط التي تقيم علاقات مع إسرائيل.

لم يكن لدى إسرائيل حينئذ، ما يمكنها من الاستجابة لمطالب الدول الأفريقية الخارجة لتوها من جحيم الاستعمار والعبودية، ولكن في عقود لاحقة، ومع انحسار المد الناصري وتراجع التأثير العربي على أفريقيا، وبعد توالي الاعترافات والعلاقات العربية بإسرائيل، بدأت هذه الأخيرة بالعودة التدريجية البطيئة لأفريقيا، عبر استهدافات فردية متفرقة في مختلف أنحاء هذه القارة الشاسعة، وهي استهدافات وجدت مداخل لها إما في تدخلات إسرائيل في الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية المريرة كما في حالة دولة تشاد، العضو المراقب في جامعة الدول العربية وفيها قبائل عربية كبيرة ومؤثرة، وقد كان لرئيسها إدريس ديبي ونظامه علاقات مميزة مع إسرائيل. وفي أحيان أخرى كان يتم تقديم مساعدات فنية وطبية استثنائية كما في علاج الرئيس الأريتيري أسياس أفورقي، أو في العلاقات الوثيقة التي كانت وما تزال قائمة مع دولة أثيوبيا ورئيس وزرائها السابق ميليس زيناوي، والتي تطورت لاحقا إلى درجة المشاركة الفاعلة في تخطيط وتنفيذ سد النهضة، كما تحسنت علاقات إسرائيل بنظام الرئيس يوري موسيفيني في أوغندا، وكانت أول من احتضن دولة جنوب السودان المنقسمة عن السودان.

انحسار عربي وتمدد إسرائيلي

جهود إسرائيل البطيئة، ولكن الموصولة والحثيثة، لاختراق أفريقيا بدأت تؤتي أكلها في العقد الأخير، تزامنا مع حالة الانكماش والتراجع العربية التي ارتبطت بالأزمات والحروب الأهلية الداخلية، وما عرف بثورات الربيع العربي، ونشوء محاور عربية في مواجهة محاور عربية أخرى، ونكتفي هنا بالإشارة إلى مثالين واضحين: مثال ليبيا المنكفئة على نفسها منذ سنوات بينما كان الرئيس الراحل معمر القذافي نشطا بشكل ملحوظ على الساحة الأفريقية وداعما لعديد الدول المتوافقة مع سياساته، والمثال الثاني هو التحالف العربي العسكري الذي بنته السعودية لدعم حربها في اليمن وضم عددا كبيرا من الدول العربية والأفريقية التي لا ناقة لها ولا جمل في هذه الحرب ولكنها طامعة في سخاء السعوديين.

وسط هذا التراجع العربي الملحوظ حققت إسرائيل عدة اختراقات في أفريقيا، بدا بعض هذه الاختراقات مفاجئا مثل امتناع دولتي نيجيريا ورواندا عن التصويت لصالح مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وجاء هذا الموقف معاكسا للمواقف التقليدية الثابتة للدول الأفريقية في دعمها للمطالب العربية والفلسطينية، بعض التفسيرات عزت هذا التغيير إلى الاتصالات النشطة التي أجراها مسؤولون أميركيون وإسرائيليون مع مسؤولي الدولتين الأفريقيتين، لكن تحقيقا أجراه الصحافي الإسرائيلي أريئيل كهانا ونشرته صحيفة «مكور ريشون» في مطلع كانون الثاني ٢٠١٥، يشير إلى أن وزارة الخارجية الإسرائيلية توقعت منذ سنوات انتخاب كل من نيجيريا ورواندا لمجلس الأمن، فاستعدت إسرائيل لذلك وعملت على توثيق اتصالاتها مع قادة الدولتين، فدعمت نيجيريا في مواجهتها لجماعة بوكو حرام، وقام رئيس هذه الدولة غودلاك جوناثان بزيارة رسمية لإسرائيل. أما رواندا التي يشهد اقتصادها طفرة نمو ملحوظة، فقد قدمت لها إسرائيل دعما أمنيا وفنيا وتقنيا. كما استثمرت نفوذها في توفير دعم دولي لحكومة الرئيس كاغامي في كل ما يتعلق بالتحقيقات بشأن مجازر الإبادة الجماعية في هذا البلد.

شرق القارة وغربها

ثم جاء الاختراق الأبرز الذي حققته إسرائيل من خلال الجولة التي قام بها بنيامين نتنياهو لعدة دول في وسط أفريقيا وشرقها، زار خلالها أوغندا وكينيا ورواندا وأثيوبيا، وعقد اجتماعا في عنتيبي الأوغندية حضره قادة سبعة دول، هي زامبيا وجنوب السودان وتنزانيا، بالإضافة للدول الأربع التي زارها، وقام في تشرين الثاني ٢٠١٧ بزيارة إلى كينيا حضر خلالها مراسم تنصيب الرئيس الكيني الجديد وقتها أوهورو كينيان، واللافت في زيارة رواندا وأوغندا هو تركيز وسائل الإعلام العبرية وبعض الدولية على أن نتنياهو اصطحب خلال زيارته ٨٠ رجل أعمال يمثلون ٥٠ شركة إلى جانب عشرات الخبراء والفنيين، ما يوحي بأن إسرائيل مهتمة بتقديم الدعم العلمي والفني لدول أفريقيا في المجالات التي تحتاجها هذه الدول بشدة، مثل الطب ومكافحة الأوبئة، والتقنيات الزراعية، والتكنولوجيا.

اختراق آخر حققته إسرائيل في غرب أفريقيا هذه المرة وتحديدا في دولة توغو، التي قام رئيسها فاورا غناسينغبي بزيارة لإسرائيل في شهر آب ٢٠١٨، وكتب في سجل الزوار حسب ما يقول موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية «أحلم بعودة إسرائيل إلى إفريقيا وبعودة أفريقيا إلى إسرائيل»، وكان مقررا أن ينظم غناسينغبي هذا اجتماعا مماثلا لاجتماع عنتيبي في عاصمة بلاده لومي، لولا التدخلات المغربية والجنوب أفريقية، والجهود الفلسطينية التي منعت هذا اللقاء وأعلن الرئيس التوغولي عن تأجيله لموعد لم يحدد.

وبالعودة إلى النيجر، التي تتشابه حالها مع أحوال كثير من الدول الأفريقية جنوب الصحراء من حيث الفقر والصراعات الأهلية الداخلية، فالنيجر بالتحديد تحتل مرتبة جد متأخرة في جداول التنمية البشرية، فهي في المرتبة الأخيرة أي ١٨٩ من بين ١٨٩ دولة مصنفة على مؤشر التنمية الذي وضعته منظمات الأمم المتحدة بعلامة ٣٧٧ من ألف، ومراتب متأخرة (بين من ١٨٠ إلى ١٩٠) في جداول نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، ولكن لهذه الدولة مجموعة من المزايا التي تثير شهية أي مستعمر، وبالطبع سوف تثير اهتمام الإسرائيليين، فهي أكبر دول غرب أفريقيا بمساحة تزيد عن مليون وربع مليون كيلومتر مربع، وهي تجاور الجزائر وليبيا، وتمتلك واحدة من أكبر احتياطات اليورانيوم في العالم فضلا عن فرص غير مكتشفة بعد للثروات الطبيعية، ويمكن لها أن تشكل رأس جسر لنفاذ إسرائيل من جديد نحو دول غرب أفريقيا.

تعددت الأسباب

إن أية مساعدات ومهما كانت شحيحة يمكن لها أن تحدث فارقا مهما لدى كثير من الدول الأفريقية ذات الخزائن الخاوية، وفي العقود السابقة أنفقت العربية السعودية مئات ملايين الدولارات على إنشاء مدارس تحفيظ القرآن والتبشير بالإسلام في أفريقيا من دون أن ينعكس ذلك إطلاقا على التنمية والحاجات الحقيقية لهذه البلدان، وعلى الأرجح أن هذه المساعدات ساهمت في انتشار وانتعاش جماعة بوكو حرام المتطرفة، وفعل القذافي أمرا مماثلا بإنفاقه الملايين على شراء ولاءات وذمم بعض قادة الدول الأفريقية كما جرى مع أوغندا وبوركينا فاسو وبعض أجنحة تشاد المتصارعة، في حين أن الصراع الجزائري المغربي الطويل على قضية الصحراء جعل من موقف دول أفريقيا تجاه هذه القضية معيارا لتعامل الشقيقتين العربيتين معها.

ومع انكفاء العرب على أنفسهم وخلافاتهم، وتراجع دورهم في المحافل القارية وخاصة منظمة الوحدة الأفريقية، باتت أفريقيا على اتساعها ساحة مفتوحة لتنافس الدول الطامحة وقوى الاستعمار القديم على أدوار وحصص جديدة من أسواق هذه القارة ومواردها، ويمكن ملاحظة التنافس الأميركي والصيني على ملء الفراغات التي خلفها الاستعمار الأوروبي، وفي هذا السياق باتت إسرائيل تلعب دورا محوريا في هذا التوجه سواء بدافع من مصالحها وحساباتها الذاتية أو من موقع تحالفها العضوي مع الولايات المتحدة، وتجد إسرائيل أن لها مصالح أكيدة وأسبابا كثيرة في تعميق تغلغلها في القارة السمراء، وبخاصة مع وفرة القدرات المالية والخبرات الفنية والأمنية والاقتصادية لدى إسرائيل، والحاجات الأفريقية الماسة لأي مساعدة مهما كان مصدرها ومهما كانت شروطها.

فمن تجارة السلاح، حيث تحتل إسرائيل المرتبة السابعة عالميا في حجم صادرات السلاح، والأولى في مقياس حصة الفرد من صادرات السلاح، بحسب تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري)، وهي دائما تبحث عن أسواق جديدة متخطية الحواجز القديمة التي كانت تغلق بعض الأسواق في وجهها، ويسهل العثور على أصابع التدخل الإسرائيلي في شتى النزاعات الإقليمية والداخلية على امتداد القارات كالصراع الأرميني الأذري، ومشاكل ميانمار مع أقلية الروهينغا وحتى بنزاعات دول أميركا الوسطى والكاريبي، إلى تصدير الخبرات الأمنية والفنية والتكنولوجية، وبرامج التجسس كبرنامج بيغاسوس الذي تنتجه شركة إن. إس. أو وهو يمكن الأجهزة القمعية من تعقب المعارضين والتنصت على مكالماتهم.

لقد دأبت إسرائيل على نقد ومهاجمة الأمم المتحدة بعد كل قرار لصالح الفلسطينيين، كما فعل نتنياهو في أواخر العام ٢٠١٧ حين وصف المنظمة الدولية بأنها بيت الأكاذيب، لكن ذلك لم يمنعها من بذل جهود مكثفة لتغيير هذه الصورة وكسر حالة الانحياز التلقائي للفلسطينيين، فإسرائيل التي تظهر حفاوة لا مثيل لها بدول صغيرة جدا مثل ميكرونيزيا وبالاو وناورو والتي باتت تصوت لصالحها دائما، من المؤكد أنها ستبدي اهتماما أكبر بدول ذات أهمية إستراتيجية كبيرة وأسواق واعدة، وموارد وثروات لا حصر لها.

نتنياهو في عنتيبي الأوغندية مجتمعا مع سبعة من قادة الدول الأفريقية.

قراءة في تقرير «الحياة المنتهكة»: اقتحامات الاحتلال لبيوت الفلسطينيين في الضفة الغربية

كتب محمد قعدان:

ممارسات الاحتلال: انتهاك يومي للقوانين والأعراف الدولية.

في شهادةٍ دوّنها طاقم منظمّة «يش دين» («يوجد قانون») لفلسطينيّ اقتحم بيتهِ جاء على لسانه: «لقد دمّروا بالكامل الشعور الذي ينتاب كلّ شخص، بأن البيت هو أكثر الأماكن هدوءاً وأماناً. ما فعلوه هو نوع من أنواع الإرهاب»، موضحاً أن الاقتحامات واستمراريّتها هي انتهاك وهيمنة على الحيّز الأساسيّ والشخصيّ، وهي تندرج تحت محاولة «إثبات حضور» دائم للاحتلال، مما يعكس شدّة هذهِ الممارسات على حياةِ الفلسطينيين وتكوينهم ومستقبلهم. الاقتحامات المستمرّة لبيوتِ الفلسطينيين، لا تندرج تحت دوائر وأوامر وتصريحات قانونيّة، وفقاً لتعريفات القانون الدوليّ. وفيما اعتبرت اقتحامات البيوت أمراً استثنائياً في القانون الدوليّ والقوانين الديمقراطيّة الغربيّة، فإنها في حالةِ الفلسطينيين، أصبحت تعتبر أمراً اعتيادياً، وأقصدُ بالاعتياديّ فقط من ناحية أنها تتكرّر باستمرار بدون ضابط أو ناظم لهذهِ الممارسات، وهولها وشدّتها على العائلات يزداد ويتعاظمُ أثره.

سأحاول في هذهِ المراجعةِ للتقرير الصادر عن منظمّة «يش دين»: «الحياة المنتهكة- الاقتحامات العسكريّة لبيوت الفلسطينيين في الضفّة الغربيّة» أن أوضّح صورة الانتهاكات والممارسات التي تقوم بها المنظومة الاستعماريّة الاستيطانيّة، من أجل قمع إرادة الفلسطينيين في التحرّر والمقاومة للاحتلال، على أساس ما أعدتهُ «يش دين» مع جمعيّات أخرى، «أطباء لحقوق الإنسان» و«لنكسر الصمت» وغيرهما، من مقابلات وتقارير حول الاقتحامات المستمرّة للفلسطينيين، حيثُ أن سنتي ٢٠١٧ و٢٠١٨ شهدتا ارتفاعاً كبيراً في معدّل الاقتحامات الشهريّ ووصلت إلى أكثر من ٢٥٠ اقتحاما وتفتيشا في بيوت الفلسطينيين، ومعظمها بعدَ منتصفِ الليل.

سأتحدّث بدايةً عن السياق القانونيّ والقضائيّ لهذهِ الاقتحامات، على أساس حقوق الإنسان والقانون الدوليّ، ثم الاتفاقيّات التي وقعتها سلطات الاحتلال إزاء المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينيّة. ثمّ سيجري الكشف عن سمات هذهِ الاقتحامات، ومجريات الاقتحام، بالموازاة مع الخاصيّات العنصريّة الاستعماريّة لدى الجنود كما تتجسّد في سلوكهم وعدوانيّتهم تجاه العائلة والبيت وما ينتج عن ذلك من آثار هدّامة على الفلسطينيين، وخصوصاً على صحتّهم النفسيّة وبالذات الأطفال.

السياق القانونيّ للاقتحامات

حاول التقرير تفكيك المشروعيّة القانونيّة والإنسانيّة لهذهِ الممارسات العسكريّة، اعتماداً على القانون الدوليّ وحقوق الإنسان، التي تشكّل بدورها شبكة لحماية حقوق الفرد وخصوصيّته في مجمل الحالات والظروف والشروط، ومنها في أوقات النزاع المسلّح، والحرب، والاحتلال، إلا أنهُ في صُلب هذهِ المنظومات القانونيّة تكمن ثغرات، فيما يتعلّق بحقوق الشعوب غير الأوروبيّة، في تقرير مصيرها والتطوير والتنمية وحقّها في الدفاع عن أرضها أمام الاعتداء والاحتلال والاستعمار. ويوضّح التقرير أن الاحتلال الإسرائيليّ والقوانين التي يتبناها في التعاطي مع الفلسطينيين لا تلتزم بأدنى الحقوق للسكّان تحت الاحتلال، ويضيف أن المنطق القانونيّ فيما يخصّ الاقتحامات لا ينتمي للدائرة القانونيّة الحديثة ولا للديمقراطيّة.

تعتمدُ قوّات الاحتلال على التشريعات العسكريّة، في ممارسةِ الاقتحامات لبيوتِ الفلسطينيين في الضفّة الغربيّة، وخصوصاً «الأمر الخاصّ بالتعليمات الأمنيّة، المادّة ٦٧» التي تتيح لجنود الاحتلال القيام بهذهِ الاقتحامات، ودون أية تقييدات، كتلك التي تتبناها الدول الديمقراطيّة المراعية لحقوق الإنسان، وفقاً للتقرير. وأقتبس: «ضابط أو جنديّ حصلا على تخويل من ضابط بشكلٍ عام أو بشكلٍ خاص، يحقّ لهما الدخول في أي وقت، إلى أي مكان، سيّارة، مركبة بحريّة أو طائرة، يمكن أن يُشتبه بأنها تُستخدم، أو أنها استخدمت، لأي غاية تمسّ بسلامة الجمهور، وبأمن قوّات الجيش الإسرائيليّ». وهذا يبيّن أهميّة الأمر القانونيّ الصادر عن الجسم العسكريّ في ١) تشريع هذهِ الممارسات بدون تقييد؛ ٢) تدعيم الاقتحامات بالدوافع الأمنيّة؛ ٣) خلق ذوات عسكريّة/ عنصريّة/ استعماريّة من خلال نزع إنسانيّة وخصوصيّة الفلسطيني. وأشار التقرير إلى أن الأسباب والمسوّغات لممارسة اقتحام البيوت كما جاءت في «المادّة ٦٧»، ضبابيّة وبدون تعيين وبدون تحديد. بالتالي، كلّ ما يقولهُ الجنديّ لتسويغ هذهِ الاقتحامات سيصبح مقبولا وشرعيّا، حيثُ أن المادّة تعطي صلاحيّات مطلقة للجنود على أرض الواقع، فيما يخصّ اقتحام البيوت، والنتيجة المحتّمة هي تعسّف وانتهاك حقوق الفلسطينيين الفرديّة وخصوصيّتهم.

وأضاف التقرير أن عدم وجود رقابة خارجيّة وقانونيّة لمثلِ هذهِ الممارسات، أو وجوب إصدار أمر قضائي للاقتحامات، كما نصّت التشريعات العسكريّة «صلاحيّة مطلقة وبدون تقييد»، تقف بالضدّ أمام جميع التشريعات القانونيّة الراهنة والمعتمدة في القوانين الدوليّة، التي تشدّد على خصوصيّة الفرد، وضرورة عدم انتهاكها، إلا في حالاتٍ استثنائيّة ومقيّدة. ويبيّن التقرير أن التشريعات العسكريّة لا تستوفي أدنى المعايير التي جاءت في القانون الدوليّ ضمن حالة الاحتلال العسكريّ، بالتالي فهي لا تخرقُ قوانين أعلى مكانة منها مشروعيّتها غير مثبّتة، والأذى الناتج عن هذهِ الممارسات والاقتحامات المستمرّة والمنتهكة لحقوق الفلسطينيين تعكس الدور القانونيّ للمنظومة الاستعماريّة في تثبيت هذهِ العلاقة بين الفلسطينيّ والجنديّ في الضفّة الغربيّة.

ولفت التقرير إلى أن الادعاء القانونيّ بأن مشروعيّة هذهِ الممارسات المنتهكة للحياةِ الفلسطينيّة، مستمدّة من «قوانين النزاع والحرب»، ادعاء ليس في محلّه بالنسبةِ للغالبيّة الساحقة من الممارسات والاقتحامات التي تقوم بها قوّات الاحتلال، بسبب أنها لا تلائم واقع «الحرب وأوقات النزاع المسلّح» بل معتمدة على أنها واقع وروتين الاحتلال. وفي إثر ذلك، خرقت إسرائيل مبادئ قانونيّة مركزيّة في تشكّل المواثيق والاتفاقيات الدوليّة لحقوق الإنسان، وعلى سبيل المثال يذكر التقرير أن إسرائيل لم تلتزم بحقّ الكرامة والخصوصيّة كما جاء في القانون الدوليّ، وحقوق الإنسان، والقانون الدستوريّ الاسرائيليّ، ويبرز هنا العامِل الأبارتهايديّ ضمن المنظومة الاستعماريّة، في التعاطي مع الفلسطينيين ضمن قوانين مختلفة وغير إنسانيّة.

وأما فيما يتعلّق بمسألة الأطفال والعائلة، فيحظر القانون الدوليّ ومواثيق حقوق الإنسان المسّ بكرامة «المتهمّ» أو «المشتبه به» من خلال إقحام عائلتهِ والأطفال. وبالتالي، جميع الممارسات والاقتحامات التي تنتهك حرمة البيوت الفلسطينيّة، وتتعرّض للأطفال وأمنهم النفسيّ والجسديّ، تعتبر أيضاً انتهاكاً لجميع الحقوق والمواثيق، كما فصّلت ذلك ضمن «ظروف الاحتلال». وأيضاً يضيف التقرير حول مبدأ «حظر العقاب الجماعيّ والتخويف والترهيب»، أن اتفاقيات جنيف نصّت على أنه «لا يجوز معاقبةِ أي محميّ عن مخالفةٍ لم يقترفها هو شخصياً. وتحظر العقوبات الجماعيّة وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. وتحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص وممتلكاتهم»، ولكن إسرائيل تقومُ بهذهِ الممارسات والاقتحامات الروتينيّة ضمن مخطّط للترويع، كما جاء على لسان ضبّاط ومسؤولين، فهي تقومُ دورياً بهذهِ الممارسات لفرضِ نوع من الخوف والصدمة وترويع البيت بأكملهِ، والمجتمع الفلسطينيّ عموماً.

ويجمل التقرير فيما يتعلّق بالسياق القانونيّ أن إسرائيل تقوم بفصلٍ عنصريّ وتفرض سياسات أبارتهايديّة في التطبيقات القانونيّة إزاء الفلسطينيين في الضفّة الغربيّة مقارنةً مع الامتيازات والحماية والنفوذ القانونيّ الذي يمتلكه المستوطنون الإسرائيليون في الضفّة الغربيّة، مؤكداً «إن وجود منظومتي قوانين ساريتين على مجموعتين قوميتين منفصلتين، والذي يتمثل في هذا التقرير في سياق قوانين الدخول إلى حيّز الفرد، يدعم الادعاء القائل إن إسرائيل ترتكب جريمة الفصل العنصريّ في الضفّة الغربيّة».

معطيات وسمات ومجريات الاقتحامات

وصلت الاقتحامات إلى حدّ مرتفع في السنتين الأخيرتين، يزيد عن ٢٥٠ اقتحاما عسكريّا شهرياً في شتى المقاطعات والبلدات والقرى في الضفّة الغربيّة. ووصلت الاقتحامات في الخليل إلى أكبر عدد- ١٦٣١، وفي بيت لحم وصلت إلى ١٢٢٣ اقتحاما، ورام الله إلى ٩٩٧ اقتحاما. وضمن هذهِ الاقتحامات يقوم جنود الاحتلال بالضرب والعنف الجسديّ في نسبةٍ تصل إلى ٢٥٪ من الاقتحامات، وأيضاً وصلت نسبة كسر شبابيك وخلع الأبواب إلى ٢٥٪ من مجمل الاقتحامات، وما يقارب الـ ٩٠٪ من الاقتحامات تجري بينَ منتصف الليل وساعات الفجر، ضمن مخطّط تكثيف الخوف والصدمة عند العائلة. ويضيف التقرير أنه في غالب الاقتحامات يكون عدد الجنود أكثر من ١٠، وجميع هذهِ الممارسات والاقتحامات نُفذت بدون «أمر تفتيش قضائي».

ويعدّد التقرير أربع ممارسات أثناء اقتحامات البيوت.

الأولى هي بهدفِ تفتيش البيوت، حيثُ أنها تمتدّ لأكثر من ساعة في أغلبِ الحالات، وأحياناً كثيرة تجري التفتيشات بمرافقة كلاب. ويشملُ التفتيش الدخول إلى جميع غرف البيت، بما فيها غرف النوم، ولا يمرّ التفتيش دونَ تخريب وكسر وتمزيق أغراض وممتلكات البيت، دونَ أن تُدرك العائلة السبب وراء التفتيش. ويروي التقرير شهادة أحد الفلسطينيين عن اقتحامٍ جرى في بيته وما حصل فيه بعدما أنهوا التفتيش بعد مرور ساعتين تقريباً، قائلاً: «في الساعة الخامسة صباحاً تركوا المكان تماماً. بدا البيت وكأن هزّة أرضيّة ضربتهُ. كان كلّ شيء مكسّراً وكان قماش الكنبايات ممزقاً، والخزائن والجوارير مكسورة. كان المطبخ مكسواً بشظايا زجاج الكؤوس والصحون، وكان هناك وحل في كلّ مكان بسبب هطول المطر، إذ أنهم دخلوا وهم ينتعلون أحذية ملطخة بالوحل. لم يأخذوا شيئاً، لكن الضرر كان هائلاً». ويبيّن هذا الوصف مدى الخروقات القانونيّة والانسانيّة التي تصل إليها قوّات الاحتلال، في انتهاك البيوت، وتدمير الممتلكات، والصدمة النفسيّة على البيت ما بين منتصف الليل وساعات الفجر.

وأشار التقرير إلى أن التشريعات العسكريّة تختلفُ جوهرياً فيما يتعلّق بحقوق الإنسان والحيّز الخاصّ عند المجموعات الواقعة تحت الاحتلال، عن القانون الدولي والدساتير الديمقراطيّة؛ حيثُ أن منطق هذهِ التشريعات يوسّع الصلاحيّات أمام الجنديّ أو الضابط، ويمكنهما من «العمل» بدون قيود، لتُحدث أكبر ضرر ممكن مادّي ونفسيّ على العائلات الفلسطينيّة في بيوتها الخاصّة، بالمقابل توجّه القوانين والدساتير الأخرى التي تعمل ضمن منطق نحو فرض قيود، وحصر «عمل» الجنود أو الشرطة في الحيّز الخاصّ لدى الأفراد. وأضاف التقرير أن ضابطاً في أدنى المرتبات يستطيع أن يوافق على الاقتحامات، فيما يسمونّه «حالة فوريّة». ودوّنت «لنكسر الصمت» شهادة لجنديّ، قائلاً إنه «عند إجراء تفتيش في بيت تابع لفلسطينيّ، ليست هناك حاجة لأمر من المحكمة. يجب وجود رغبة بفعل ذلك، وعندها يفعلونه. في الخليل، إذا كنت فلسطينياً فعندها يمكنني دخول البيت متى أرغب وأن أجري تفتيشاً عمّا أريد، وأن أقلب لك البيت لو رغبتُ. الأمر ذاته لو افترضنا مثلاً أننا في جولة سيراً على الأقدام، ورغبنا بالراحة على ظهر شخص ما، وإجراء رصد». وفي جميع الأحوال مهما كانت رتبة الضبّاط فإن مشروعيّة الاقتحام أولاً وما يتخللهُ الاقتحام، يجري بشكلٍ غير قانونيّ.

الممارسة الثانية أثناء الاقتحامات هي بهدفِ «المسح»، الترسيم وإعداد الخرائط، حيثُ يعملون على توثيق البيت وجمع المعلومات، حول مبناه وغرفه وسكّانه، شاملاً التصوير. وهذهِ الممارسة تجري قسرياً، وتعتبر انتهاكا آخر للخصوصيّة. ويستند التقرير في وصفِ هذهِ الممارسة إلى مئات الشهادات التي جمعتها «لنكسر الصمت»، حول اقتحامات يمكن تفسيرها على أنها بهدف «المسح» فقط. وتجري هذهِ الاقتحامات من خلال إصدار أوامر عامّة لإجراء مسح في مناطق وقرى معيّنة، وفقاً للمصالح والحاجات الأمنيّة للجسم العسكريّ في الضفّة الغربيّة، بالتالي تقتحم الوحدات بيوت الفلسطينيين بالتوازي، سواء بشكلٍ مكثّف في ليلة واحدة، أو في عدّة ليال، لإتمام المسح كاملاً. والهدف منها هو جمع معلومات استخباراتيّة وإنتاج قاعدة بيانات، وفهم واستيعاب المكان والبيوت والسكّان، وقد تستخدم هذهِ المعلومات لارتكاب جرائم حرب مستقبليّة، كما جرى في اقتحامات وملاحقة الفلسطينيين عبر أسطح وحيطان البيوت في جنين على سبيل المثال أثناء الانتفاضة الثانية.

ولفت التقرير إلى أن هذا النوع من الاقتحامات لا يجري ضمن خطّة محدّدة، إنما لتعزيز السيطرة والهيمنة والنفوذ العسكريّ في داخل القرى والبلدات والمدن الفلسطينيّة، وإثبات الحضور الميدانيّ، حيثُ يذكر أحد الجنود في شهادتهِ أنهُ «في غالبيّة الحالات التي أعرفها، المسح هو إحدى العمليّات التي ننفذّها كي نُري مستوى القيادة أننا نُنجز عملاً ما، أننا نعمل، وأننا نسيطر على المنطقة». وهذهِ الشهادة ضمن العديد من شهادات جنود الاحتلال تدلّ على أن «المسح» أولاً هو حاجة أمنيّة لاستيعاب المكان والمباني والمناطق وبناء بيانات تحت عنوان «قمع التمرّد»، في حال وقوع انتفاضة جديدة أو مظاهرات واشتباكات. وثانياً، من أجل الهيمنة على الذوات الفلسطينيّة، عبر إثبات الحضور العسكريّ الاستعماريّ الدائم.

أمّا الممارسة الثالثة فهي بهدف الاعتقالات، و٩٥٪ من هذهِ الاقتحامات تقعُ بين منتصف الليل وساعات الفجر، وتمتدّ لأكثر من ساعة في غالبيّة الحالات، من المكوث في البيت والتفتيش، وهذهِ الممارسات لا تستهدف فقط «الشخص المتهمّ» بل عائلتهِ وبيتهِ، ودونَ أوامر قضائيّة، وأحيان كثيرة تجري هذهِ الممارسة في إثر «جُنح جنائيّة» أو مخالفات تسمى «مخالفات أمنيّة» وفق درجات خطورة مختلفة، كما يوضّح التقرير. ويجدرُ القول إن الاعتقال في حدّ ذاتهِ تستخدمهُ السلطات للحدّ من حقوق الفرد «المتهمّ» لاستكمال إجراءات التحقيق والمسار الجنائيّ، وإجراء الاعتقال في أنظمة الحكم الديمقراطيّة مقيّد ومشروط. في المقابل، الاقتحامات الليليّة بهدف الاعتقال، هي «أحداث صعبة وصادمة وتؤثر على حياة أفراد البيت كلّهم»، وخاصّة حينما تستهدفُ قوّات الاعتقال القاصرين. ووفقاً للإحصائيّات، اعتقل في الخمسة الأشهر الأولى من العام ٢٠١٩ في الضفّة الغربيّة ما لا يقلّ عن ١١٨٩ شخصاً بينهم ١٤٤ قاصراً، ونفذت غالبيّتها من خلال ممارسة الاقتحامات. وتغيب الرقابة القضائيّة عن هذا النوع من الاقتحامات أيضاً، علماً أن التشريعات العسكريّة تأمر بإصدار «مذكّرة اعتقال»، إلا أن ضبّاط الشرطة بالرغم من أنهم ليسوا جزءا من سلطة إنفاذ القانون، أو منظومة الحكم العسكريّ، يستطيعون إصدار هذهِ المذكّرات. وفي أحيان كثيرة يُنفذ الاعتقال والاقتحام دون أمر عسكريّ ولا مذكّرة، وتُصدر بالتالي هذهِ المذكّرات بعد الاعتقال، وفي حال لم تصدر أية مذكّرة، لدى الجيش القدرة والصلاحيّة على اعتقال «المتهمّ» لأيامٍ طويلة.

ويتابع التقرير أن غياب الرقابة القضائيّة على هذهِ الاقتحامات يزيد احتمالات التعرّض للتعسّف وارتكاب أذى وضرر لأفراد العائلة وانتهاك لحقوقِ الأطفال؛ حيثُ أن السياسات العسكريّة التي تتبعها قوات الاحتلال والجسم التشريعيّ، لا تولي حماية لحقوق المعتقلين وعائلاتهم، بل تعتمدُ الاقتحام الليليّ لإثارة الخوف والترويع كما أوردنا أعلاه، وتنفذ بمنهجيّة.

الممارسة الرابعة للاقتحامات العسكريّة تسمى «السيطرة لغرض عمليّاتي»، أي الاستيلاء على البيت من أجل العمليّات التي يقوم بها الجيش، لأغراضهِ واحتياجاتهِ ضمن مخطّط مهام أو تدريبات عسكريّة. ويتعلّق ذلك بموقع البيت والمنطقة والمكان، دون علاقة بالعائلة والأفراد. وتمتدّ هذهِ العمليّات أحياناً لساعات أو لأيّام، مما يعني الاستيلاء على أراض وبيوت خاصّة، بشكلٍ قسريّ.

مسوّغات وأسباب هذهِ العمليّات هي لدواعٍ أمنيّة: الرصد والمراقبة والاستيلاء على مناطق استراتيجيّة. ويفصّل التقرير أن «هذه الحالات تكون السيطرة أحياناً على أسطح البيوت أو على جزء من مبنى. ويمكن لمثل هذهِ السيطرة أن تحدث مثلاً في بيت موجود بجوار طريق أو شارع وقعت فيهِ أحداث رشق حجارة أو أعمال مشابهة، وذلك بغية تأمين الطريق أو تهديد المسافرين فيها منه». وأيضاً في أحيان كثيرة تجري هذهِ الممارسات والعمليّات، اقتحام وسيطرة على بيت، في منتصف الليل من أجل التحضير لعمليّات عسكريّة في القرية أو البلدة.

وسمة هذهِ الاقتحامات أنها تدمج ما بينَ صعوبة وصدمة الاقتحام الليليّ، بالموازاة مع الاعتقال وتقييد الحركة في داخل البيت. ويذكر التقرير حالات كثيرة تُحتجز فيها عائلة كاملة داخل غرفة، ويحرسها جنديّ لساعات طويلة، وبدون أية رقابة قضائيّة، بالتالي فإن التعسّف في هذهِ الممارسات من الممكن أن يتعاظم جداً. ووفقاً لشهادات فلسطينيّة، وأيضاً شهادات «لنكسر الصمت»، فهذا النوع من ممارسة الاقتحام يستخدمهُ الجنود لحاجاتهم الشخصيّة، وبدون الحاجة إلى إبراز أي مستند سواء أمر قضائي أو عسكري، مما يجعل هذهِ الممارسات انتهاكاً واضحاً للقوانين والتشريعات الدوليّة فيما يتعلّق بالمناطق المحتلّة.

عقوبات جماعية

يخلصُ التقرير إلى أن جميع هذهِ الممارسات من تفتيشٍ واعتقال وسيطرة بغرضِ عمليّاتي، وحتى «المسح» لجمعِ المعلومات الاستخباراتيّة، لا تتوافق مع الضرورات التي ينصّ عليها القانون الدولي وتقييداتهِ بشأن اقتحام البيوت. في ضوء ذلك، تعتبر هذهِ الممارسات انتهاكاً صريحاً لجميعِ القوانين والاتفاقيّات والمواثيق الانسانيّة، حيثُ أنها تخلق تهديداً دائماً للعائلات وتُزعزع أمنها، بقصدِ «إثبات الحضور» العسكريّ، وما ينتجُ عنهُ من تخويف وتهديد مستمرّ في الحيّز الشخصيّ للفلسطينيّ كما الحيّز العامّ، وتقع اقتحامات البيوت ضمن دائرة العقوبات الجماعيّة المحظورة قانونياً إلا باستثناءات وتقييدات غير متوفرة في غالبيّة ممارسات قوّات الاحتلال. وتبرز هذهِ الممارسات التوجّه العنصريّ الممنهج القائم ضدّ الفلسطينيين عند قوّات الاحتلال والمنظومة الاستعماريّة بأسرها، والتي تؤدي بدورها إلى تعزيز البنية العسكريّة الاستيطانيّة القائمة في الضفّة الغربيّة وفي فلسطين عموماً.

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»
قضايا إسرائيلية «٧٩»
محور العدد:
المجتمع الحريدي والدولة في إسرائيل

خطط الحكومات الإسرائيلية لخفض حوادث الطرق: أهداف لم تتحقق

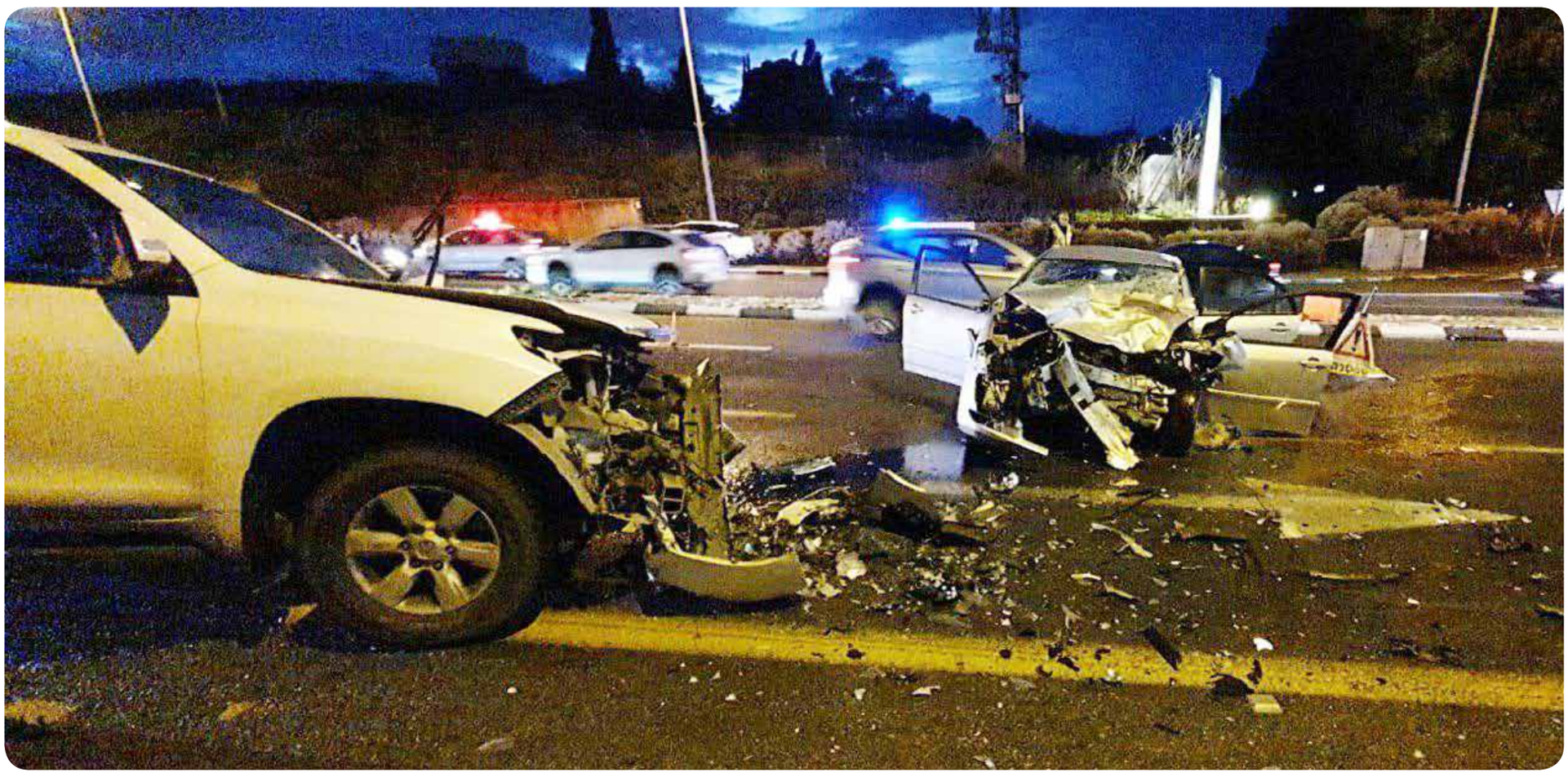

خطط «على الورق» لمكافحة حوادث السير في إسرائيل.

كتب هشام نفاع:

خلص بحث جديد أصدره معهد الأبحاث والدراسات التابع للكنيست الإسرائيلي حول حوادث الطرق، إلى أن الحكومات في إسرائيل لم تلتزم في أية مرة بما وضعته وحددته وصاغته بنفسها، أو في هيئات رسمية خاضعة لها، من خطط وبرامج لمكافحة الحوادث، على الرغم من الاجتماعات والقرارات واللجان الإدارية العليا التي تم تشكيلها لغرض تحديد سياسة شاملة ومتكاملة لمواجهة الحوادث، التي تقتل وتصيب في إسرائيل عددا كبيرا جدا من السكان، مقارنة بمجموعات الدول التي ترغب المؤسسة الإسرائيلية وتروّج للانتماء إليها. وهو يتناول على نحو خاص ما طرأ على المعطيات في السنة الحالية التي تقارب على الانتهاء، وسط التقييدات الكبيرة على التحرك والتنقل في ظل وباء كورونا.

وفقاً للبحث، بحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء خلال الفترة من كانون الثاني إلى أيلول ٢٠٢٠، كان هناك ٧٧٤٥ حادث طرق يشمل إصابات، بانخفاض نسبته ٢٠,١٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. كذلك، وفقاً لسلطة الأمان على الطرق، فبين شهري كانون الثاني وتشرين الأول ٢٠٢٠، وقع ٢٤٣ حادث طرق مميتاً مقارنة بـ ٢٦٠ حادثاً في الفترة المماثلة من عام ٢٠١٩، بانخفاض قدره ٧٪. في الفترة من كانون الثاني إلى تشرين الأول ٢٠٢٠، قُتل ٢٥٨ شخصاً في حوادث، بانخفاض قدره حوالي ١٠٪ مقارنة بعدد الوفيات في الفترة المماثلة من العام الماضي (٢٨٦ شخصاً في عام ٢٠١٩). إلا أنه في إثر تفشي فيروس كورونا في إسرائيل، بدءاً من آذار ٢٠٢٠، كانت هناك قيود على حركة السكان في الأماكن العامة، وتغيرت أنماط تنقل الكثيرين نتيجة للزيادة الكبيرة في نسبة العمال والمتعلمين الذين لم يعودوا يخرجون بنفس الوتيرة من منازلهم. ونتيجة لذلك تغيرت أنماط المرور على الطرق الداخلية وبين المدن. من هنا جاءت أهمية فحص عدد حوادث الطرق والإصابات في ضوء هذه القيود، وكذلك فحص خصائص حوادث الطرق التي وقعت خلال هذه الفترة (الطرق الداخلية مقابل الطرق بين المدن)، وكذلك المجموعات السكانية المتضررة من الحوادث كالمشاة، وراكبي الدراجات النارية، وراكبي الدراجات الكهربائية المخصصة لمن هم في عمر فوق ٦٥.

الأهداف الحكومية في مجال السلامة على الطرق

تبنت الحكومة الإسرائيلية في السنوات الخمس عشرة الماضية، عدداً من البرامج في مجال حوادث الطرق، ووضعت أهدافاً طويلة الأجل وأخرى قصيرة المدى لتقليل حالات الموت الناجمة عن حوادث الطرق. في العام ٢٠٠٥، تبنت الحكومة خطة وطنية متعددة السنوات للسلامة على الطرق، حيث تم تحديد هدف يكون بموجبه مستوى السلامة على الطرق في إسرائيل خلال ١٠ سنوات مماثلاً لمستوى الدول الرائدة في المجال. في ذلك الوقت كان عدد القتلى في إسرائيل أعلى بـ٦٥٪ من تلك الدول. لهذا الغرض، تم تحديد رقم: بحلول العام ٢٠١٠ لن يتجاوز عدد القتلى في حوادث الطرق ٣٦٠ شخصاً في السنة، وبحلول العام ٢٠١٥ ينخفض إلى أقل من ٣٠٠ شخص يقتل سنويا. ولكن وفقاً للبحث، لم تحقق الحكومة الهدف الذي حددته لنفسها.

في العام ٢٠١٣، حدد وزير المواصلات هدفاً جديداً تكون فيه دولة إسرائيل بحلول العام ٢٠٢٠ واحدة من خمس دول رائدة في مجال السلامة على الطرق، وفقاً للمؤشر التالي: عدد حالات الموت لكل مليار كيلومتر يتم قطعها. اعتباراً من العام ٢٠١٧، احتلت إسرائيل المرتبة الخامسة عشرة في عدد حالات الموت بين مجموعة دول OECD. في تشرين الثاني ٢٠١٩، خلال جلسة خاصة عقدت في الكنيست بمناسبة «أسبوع السلامة على الطرق» بحضور وزير المواصلات آنذاك عضو الكنيست بتسلئيل سموتريتش، أعلنت سلطة الأمان على الطرق أنها تصوغ برنامجاً متعدد السنوات (خطة «٥٠ إلى ٣٠»)، أحد أهدافه الرئيسة: حتى العام ٢٠٣٠، خلال حوالي ١٠ سنوات، سيتم تخفيض عدد حالات الموت في حوادث الطرق بنسبة ٥٠٪ مقارنة بنهاية ٢٠٢١ (بالأرقام: ١٢٧ حالة موت سنوياً حتى نهاية عام ٢٠٣٠). في تشرين الثاني الأخير صاغت سلطة الأمان على الطرق خطة متعددة السنوات تتضمن مفهوماً واسعاً لمجالات السلامة على الطرق، وتوجيهات مختلفة للعمل تهدف إلى تحقيق الأهداف في هذا المجال. وستكون الخطوة التالية هي العمل بالإجراءات المتفق عليها مع جميع الجهات ذات الصلة، بحيث يمكن اعتماد الخطة النهائية من قبل الحكومة.

في ٨ تشرين الثاني ٢٠٢٠ قدمت وزيرة المواصلات الحالية ميري ريغف في اجتماع مجلس الوزراء خطة لتشكيل فريق من المديرين العامين في الوزارات برئاسة مدير مكتب رئيس الحكومة ووزارة المواصلات لصياغة خطة عمل وطنية للسلامة على الطرق وفق عدد من الأهداف. وأشارت الوزيرة إلى هدف مطروح بموجب اتفاقية ستوكهولم الدولية «٥٠ إلى ٣٠» يهدف إلى خفض عدد حالات الموت في الحوادث بنسبة ٥٠٪ بحلول العام ٢٠٣٠، مشيرة إلى أنه بعد عرض هذه الخطة في اجتماع مجلس الوزراء في العام ٢٠١٩ – ولم يتم تبنيها – تعتزم الوزيرة تعيين فريق عمل يضم مديري الوزارات الحكومية ذات الصلة لصياغة التوصيات، وفي الوقت نفسه، ناشدت وزارة المالية توفير الميزانية المطلوبة لتنفيذ توصيات الموظفين.

تشير البيانات إلى أنه في العام ٢٠١٨ كان هناك انخفاض بنسبة ٧,٩٪ في جميع أنواع حوادث الطرق مقارنة بالعام ٢٠١٧. ومع ذلك، في العام ٢٠١٩، كانت هناك زيادة بنسبة ٤,١٣٪ في جميع أنواع حوادث الطرق ذات الإصابات، مقارنة بالعام ٢٠١٨. وطرأت زيادة بنسبة ٢٤,٨٪ في عدد الحوادث الخطيرة، وزيادة بنسبة ١١,١٪ في عدد حوادث الطرق المميتة.

بين شهري كانون الثاني وتشرين الأول ٢٠٢٠، كان هناك ارتفاع بنسبة ١٢٪ في عدد الوفيات في حوادث الطرق في المناطق الحضرية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بينما كان هناك انخفاض بنسبة ٢٦٪ في عدد الوفيات في حوادث الطرق التي وقعت في داخل البلدات.

في الفترة من كانون الثاني إلى تشرين الأول ٢٠٢٠، كانت هناك زيادة بنسبة ٣٪ في عدد المشاة الذين قتلوا، وزيادة بنسبة ١٤٪ في عدد راكبي الدراجات النارية الذين قتلوا، وزيادة بنسبة ٦٪ بين راكبي الدراجات البخارية والدراجات الكهربائية الذين قتلوا في حوادث مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. في المقابل، كان هناك انخفاض بنسبة ٦٤٪ في عدد القتلى من راكبي الدراجات، وانخفاض بنسبة ٣٢٪ في عدد الوفيات في حوادث المركبات الثقيلة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

تقصير في تنظيم وضبط المرور في المجتمع العربي

بحسب سلطة الأمان على الطرق فإن العديد من الإشارات المرورية في بلدات المجتمع العربي لا تعمل وفقاً لخطة لافتات طريق منظمة، ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع تكلفة تخطيط وتنفيذ مثل هذه الخطط، وغياب تخصيص ميزانيات للسلطات المحلية لغرض تحديد وتركيب إشارات مرور في مناطق نفوذ بلداتهم. بعد ذلك أعلنت سلطة الأمان على الطرق التزاماً بوضع خطط إشارات الطرق لـ ٣٧ سلطة محلية بمبلغ تراكمي يبلغ حوالي ٥ ملايين شيكل.

أما من الناحية العملية، فمن بين ٣٧ سلطة، نفذت ٣٠ سلطة إشارات طرق لتحسين أوجه القصور في السلامة في منطقتهم، والتي بلغت قيمتها التراكمية ٣,٤ مليون شيكل. كما أثيرت انتقادات لعدم استخدام الميزانيات لتحسين السلامة على الطرق في عدد من السلطات المحلية وفقا لتقرير مراقب الدولة للفترة من تشرين الثاني ٢٠١٩ حتى حزيران ٢٠٢٠. فقد فحص مكتب مراقب الدولة الأنشطة الرامية إلى زيادة السلامة على الطرق في خمس سلطات محلية في المجتمع العربي، وطرح العديد من القضايا الرئيسة المتعلقة بأوجه القصور والفشل في هذا المجال، على سبيل المثال: خلل في سلطات محلية بشأن توثيق حوادث الطرق في مناطق نفوذها وتعزيز إصلاح أوجه القصور التي ربما تسببت في هذه الحوادث؛ فشل في رصف البنية التحتية (الأرصفة والطرق)؛ قصور في ترتيبات المرور وأجهزة السلامة مما يضر بسلامة مستخدمي الطريق؛ عدم الاستفادة من الميزانيات المخصصة من وزارة النقل لوضع العلامات وإشارات المرور؛ عدم تفعيل المخالفات المرورية.

وفقا لمعطيات سلطة الأمان على الطرق: شكل الضحايا من المجتمع العربي، في المتوسط خلال العقد الماضي، ثلث الذين قُتلوا في حوادث الطرق، أي ١,٥ ضعف معدلهم النسبي في السكان. وشكل المشاة أيضاً ثلث الذين قُتلوا في حوادث الطرق خلال العقد الماضي. وبمقارنة دولية، كانت النسبة المئوية للمشاة الذين قُتلوا من جميع الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق أعلى بمقدار ١,٥ مرة من المتوسط في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD. يُشكّل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٧٥ وما فوق الفئة العمرية الأكثر عرضةً للخطر بين المشاة.

وفيات الأطفال حتى سن ١٤ عاماً في حوادث الطرق تماثل المعدل المسجّل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD نسبة إلى نسبتهم في السكان. خلال الأعوام ٢٠١٦-٢٠١٧، وفي المتوسط، بلغ عدد الضحايا من الأطفال العرب الذين تقل أعمارهم عن ٤ سنوات ١١ ضعف عددهم في المجتمع اليهودي.

نسبة وفيات الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٥ عاماً وما فوق في حوادث الطرق ضعفيّ عددهم النسبي من بين عدد السكان، مع معدل أقل بقليل من المسجّل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. اذ يزيد خطر الوفاة نتيجة لحادث طرق مع التقدم في العمر من سن ٦٥ عاماً وما فوق. على مدى العقد الماضي كانت هناك زيادة بنسبة ٧٥٪ في عدد الوفيات من سائقي الدراجات النارية في حوادث الطرق، وقد شكلوا ١٣٪ من بين جميع الوفيات. في المجتمع العربي، تبلغ نسبة الوفيات من بين راكبي الدراجات النارية العرب ٥ أضعاف نسبة الوفيات بين اليهود.

خلل في توفير المعلومات والميزانيات وتحديد الأولويات

طرح البحث الذي وضعه معهد أبحاث الكنيست عدداً من القضايا ضمن توصيته لمزيد من الفحص في المستقبل:

*الهيئة الشاملة المسؤولة عن السلامة على الطرق التي يحددها القانون والمكلفة بصياغة خطط العمل ومراقبة تنفيذها هي سلطة مكافحة حوادث الطرق. تعرض الوثيقة مواقف هذه السلطة فيما يتعلق بالحواجز التي تصعّب عليها أن تعمل كهيئة متكاملة، بما في ذلك الافتقار إلى الصلاحيات وعدم اليقين في الميزانية. وهذا يثير التساؤل حول ما إذا كان تقسيم الوظائف المعمول به بين الهيئات المختلفة في مجال السلامة على الطرق هو الأمثل كي تكون أفضل هيئة شاملة لهذا المجال.

*مسألة نقص الميزانيات لتنفيذ مشاريع مختلفة في جميع المجالات. وقد تم التأكيد على هذه القضية بشكل أكبر في ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ حيث لم يتم تحديد ميزانية للدولة ولم يتم تحويل الميزانيات المطلوبة إلى مختلف المشاريع، ولا سيما لإصلاحات البنية التحتية في البلدات وبين المدن، مما أدى إلى تجميد العديد من المشاريع. على سبيل المثال، بيانات من وزارة المواصلات فيما يتعلق بمعالجة مواقع خطرة، وخطة لإقامة مواقف سيارات للراحة ومسارات للمركبات الثقيلة. قضية نقص الميزانية أثيرت حتى فيما يتعلق بمشروع «حراس الطرق»، حيث جاء أن حاجز الميزانية يجعل من الصعب تحقيق الهدف السنوي المحدد لنقل التقارير من متطوعي المشروع إلى الشرطة. وقال معدو البحث: إن هذا يثير تساؤلات حول كيفية تحديد أولويات المشاريع وتوزيع الميزانية بين الهيئات المختلفة. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن شرطة المرور أفادت بأنها «حسب علمها لم تواجه أي عقبات أو صعوبات في تحويل الميزانيات إلى مشاريع إدارة المرور خلال العام الماضي».

* العديد من الهيئات لم تقدم تقارير جارية إلى لجنة الاقتصاد البرلمانية حول تنفيذ خطط العمل تحت مسؤوليتها. في الوقت نفسه، لم يسفر قرار الحكومة في مجالات السلامة على الطرق، والذي تضمن سلسلة من التوجيهات وخطط العمل للجهات الحكومية المختلفة، بما في ذلك الميزانية المخصصة لتنفيذ هذه الإجراءات، عن تقارير مستمرة من قبل الجهات المختلفة حول تنفيذ القرارات المفروضة عليها. سلطة الأمان على الطرق مسؤولة عن تنفيذ خطط العمل في بعض المجالات، ولكن ليس من الواضح ما إذا كانت هذه آلية رصد مستمرة تشمل تنفيذ التوصيات والمبادئ التوجيهية وخطط العمل في مجال السلامة على الطرق. على سبيل المثال، فيما يتعلق بالميزانيات المحولة إلى السلطات المحلية لإصلاح أوجه القصور في البنية التحتية التي تهدد الحياة، يبدو أنه بعد تحويل الميزانيات إلى السلطات، لا توجد آلية موحدة لمراقبة الطريقة التي يتم بها استخدام الميزانية من قبل سلطات المرور وتنفيذ الإصلاحات الفعلية. هذا يجعل من الصعب الترويج لسياسة وطنية متكاملة وطويلة الأجل في مجال السلامة على الطرق.

*نشر المعلومات والبيانات - تظهر الوثيقة أنه لا توجد منشورات كاملة بشأن البيانات والميزانيات وتفاصيل خطط العمل الموجودة في مجالات نشاط الهيئات المختلفة. «الطرق الحمراء» ليست معروفة للجمهور، وليست هناك إشارات أو تحذيرات بشأن الوصول إليها. وبالتالي يجدر فحص طرق لجعل البيانات متاحة بشكل كامل لعموم الناس.

أنماط الحوادث والإصابات في ٢٠٢٠ أمام أزمة كورونا

يرى البحث أن من بين الأسئلة المهمة التي تثار في ظل البيانات المقدمة في فترة تحديث هذه الوثيقة، ما يتعلق بحوادث الطرق التي وقعت أثناء تفشي فيروس كورونا بشكل عام. وسيكون من المفيد دراسة ما إذا كانت التغييرات في أنماط التنقل التي تشمل انخفاضاً عاماً في الخروج من المنزل وخاصة إلى أماكن العمل، وانخفاض حجم حركة المرور على الطرق، وزيادة القيام بالمشي في داخل البلدات، وانخفاض استخدام وسائل النقل العام قد أثر أيضاً على عدد الحوادث.

هذا يتطلب، كما يكتب معدو التقرير، التوقف عند خصائص مختلفة، بما في ذلك: موقع الحوادث (على الطرق الداخلية مقابل الطرق بين المدن)، المشاة، الأطفال راكبو الدراجات الكهربائية، نوع السيارات المتورطة في الحادث إلخ... السؤال هو: هل هذه التغييرات في أنماط المرور طويلة المدى؟ قد تشمل هذه الجوانب مجموعة متنوعة من مجالات العمل المتعلقة بالتخطيط الحضري، وإدارة وتخطيط وترميم البنية التحتية للمواصلات، وتخفيف حركة المرور في المناطق الحضرية وبالقرب من المؤسسات التعليمية والتجارية، ومناطق شرائح السكان المعرضين بشكل متزايد لخطر التعرض للإصابة في الحوادث.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

هبّة البُراق ١٩٢٩
سنة الصدع بين اليهود والعرب
ترجمة: سليم سلامة

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية